

M E A K-Weekly Economic Report

Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

المستشار الاقتصادي  
Economic Consultant



م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/462

أخبار الاقتصاد العالمي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 24 كانون الأول، 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 462

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي  
Economic Consultant



موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي  
Economic Consultant



لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي،  
ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات  
المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة  
الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/462

أخبار الاقتصاد العالمي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 24 كانون الأول، 24 December 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 462

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Weekly Economic Report No. 462

Link to download the report as a PDF:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

**Note:** I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 462

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصريف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

**ملاحظة:** أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/462

أخبار الاقتصاد العالمي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 24 كانون الأول، 24 December 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 462

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

### Contents

- أولاً - أخبار الاقتصاد العالمي: ..... 4
- 1 - تجارة الغاز المسال العالمية قد تقفز إلى 500 مليون طن سنويًا. 4
- 2 - إيران تستأنف العمل بمشروع لإسالة الغاز الطبيعي رغم العقوبات 8
- 3 - أسعار النفط تشهد تعاملات متقلبة.. وخام برنت فوق 82 دولارًا 12
- 4 - الأزمة القادمة التي لا نعرفها، الكورونا (الفيروس الاقتصادي).. 15
- 5 - الاقتصاد العالمي إلى انحدار مع حرب غزة ..... 25
- 6 - عدد سكان العالم يتجاوز 8 مليارات نسمة في 2023..... 33
- 7 - توقعات الفائدة تتغير بعد تصريحات الفيدرالي.. بين رفع جديد للفائدة وموعد خفض ..... 36
- 8 - هل ستغير مجموعة دول "بريكس+" العالم؟ ..... 40
- 9 - إدارة الأزمات المصرفية ..... 47
- 10 - هكذا أثرت حرب غزة على الاقتصاد العالمي... 49
- 11 - ما هي أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتعين عليك متابعتها؟. 51
- 12 - بنك الاحتياطي الفيدرالي يشدد أكثر مما يقول ..... 56
- 13 - التعاونيات بين المُسرَّعات والمُوهنات 1 / 3 ..... 60

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/462

أخبار الاقتصاد العالمي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 24 كانون الأول، 24 December 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 462

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry



أولاً - أخبار الاقتصاد العالمي:

1 - تجارة الغاز المسال العالمية قد تقفز إلى 500 مليون طن سنويًا خلال 5 سنوات

وحدة أبحاث الطاقة - أحمد شوقي، 15-11-2023



يستمر زخم تجارة الغاز المسال العالمية عامًا بعد عام، مع تعزيز البنية التحتية للتصدير والاستيراد منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، لتعويض غياب الغاز الطبيعي الروسي.

ومن المتوقع أن تواصل تجارة الغاز الطبيعي المسال مستوياتها القياسية بنمو متوقع 25% خلال السنوات الـ 5 المقبلة، لتصل إلى 500 مليون طن متري سنويًا، وفق تقرير حديث حصلت وحدة أبحاث الطاقة على نسخة منه.

وفي عام 2022، ارتفعت تجارة الغاز المسال العالمية إلى مستوى قياسي عند 390 مليون طن، مقابل 360 مليون طن العام السابق له، وفق تقرير صادر عن منتدى الطاقة الدولي، اليوم الأربعاء 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

ويمثل الغاز الطبيعي المسال 15% من إجمالي إمدادات الغاز العالمية، مع إمكان نقله عبر مسافات كبيرة، مقارنة بغاز خطوط الأنابيب، وتوجيهه إلى مراكز الطلب الجديدة، في غضون مدة قصيرة.

تطورات تجارة الغاز المسال عالمياً

أظهرت تجارة الغاز المسال العالمية نمواً قوياً خلال السنوات الـ3 الماضية بنسبة 16% من 337 مليون طن عام 2019 إلى 390 مليوناً في 2022.

وكان النمو مدفوعاً بزيادة القدرة التصديرية للغاز المسال، خاصة في الولايات المتحدة، وارتفاع الطلب عليه في أوروبا، بعد الاضطرابات التي شهدتها العام الماضي، وفق ما توصلت إليه وحدة أبحاث الطاقة.

واستقر نمو تجارة الغاز المسال العالمية في عام 2023، لتبلغ 317 مليون طن حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول، وهو مستوى أقل بصورة طفيفة من المدة نفسها من عام 2022 (325 مليون طن).

وتفوقت الصين على اليابان لتصبح أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال عالمياً، كما أصبحت الولايات المتحدة أكبر مصدر في عام 2023.

وترتبط شبكة تجارة الغاز المسال العالمية حالياً نحو 20 سوقاً مصدرة مع 48 سوقاً مستوردة، ومع ذلك، يظل العرض والطلب متركزين في أسواق معينة.

ويستعرض الإنفوغرافيك التالي، من إعداد وحدة أبحاث الطاقة، واردة الغاز المسال العالمية حسب المنطقة، وفق تقديرات منتدى الدول المصدرة للغاز:

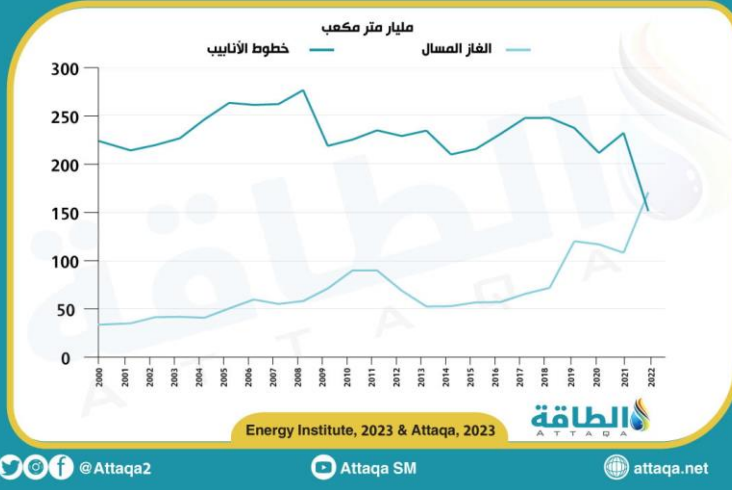
وفي عام 2022، كانت 50% من واردات الغاز المسال العالمية متركزة في اليابان والصين وكوريا الجنوبية، كما استحوذت دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على 26% من الإجمالي. وبالمثل، فإن 65% من إجمالي الصادرات جاءت من قطر وأستراليا والولايات المتحدة، في حين أسهمت روسيا بنسبة 7% إضافية.

سوق الغاز المسال ما تزال هشة

رغم توقعات نمو تجارة الغاز المسال العالمية، ما تزال السوق هشة وسط المخاطر الجيوسياسية المتزايدة، التي أصبحت المحرك الأكثر أهمية لإعادة رسم خريطة التدفقات التجارية والاستثمارية للغاز الطبيعي المسال، خاصة بعدما أحدث الغزو الروسي لأوكرانيا تحولاً هيكلياً في أسواق الغاز. وأدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى إحداث تغيير في أسواق الطاقة، مع انخفاض إنتاج الغاز الروسي بنسبة 21% في العامين الماضيين، ليصل إلى أدنى مستوى له منذ 14 عامًا خلال عام 2023، مع تخارج كبرى الشركات العالمية.

ولتعويض نقص الغاز الطبيعي الروسي، تحول المشترون الأوروبيون إلى الغاز المسال، لملء الفراغ، وكان للغاز المسال الأميركي نصيب الأسد في ذلك، لكن الأزمة تسببت في قفزة غير مسبوقة للأسعار. ونتيجة للأزمة الأوكرانية، زادت حصة الغاز الطبيعي المسال من الطلب على الغاز في أوروبا من 12% قبل 10 سنوات إلى أكثر من 50% حاليًا، مع توقعات زيادة قدرة الاستيراد الأوروبية بنسبة 48% بحلول عام 2030. ويرصد الرسم التالي، الذي أعدته وحدة أبحاث الطاقة، واردات أوروبا من الغاز الطبيعي والمسال خلال 22 عامًا:

## واردات أوروبا من الغاز الطبيعي والمسال (2000 - 2022)



وحتى مع استقرار سوق الغاز في العام الجاري (2023) وهدوء الاضطرابات، ما يزال هناك العديد من المخاطر الجديدة، آخرها مخاوف توسع الحرب في الشرق الأوسط، ما قد يهدد مضيف هرمز، الذي يمر عبره 23% من تجارة الغاز المسال العالمية. وما زال وضع سوق الغاز في الاتحاد الأوروبي يواجه مخاطر هذا الشتاء (2023-2024)، رغم مستويات المخزونات الممتلئة بنسبة 99%، مع اعتماده على الطقس، والطلب على الغاز الطبيعي المسال في الصين واليابان.

وبصفة عامة، دعا منتدى الطاقة الدولي إلى ضرورة الحوار بين المنتجين والمستهلكين لمعالجة مخاطر السوق وضمان مصادر طاقة ميسورة التكلفة، وتصل إلى الجميع في أي وقت.

<https://attaqa.net/2023/11/15/%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d9%82%d8%af-%d8%aa%d9%82%d9%81%d8%b2-%d8%a5%d9%84>

## 2 - إيران تستأنف العمل في مشروع لإسالة الغاز الطبيعي رغم العقوبات

نوار صبح، 09-03-2023



بعد اضطرارها إلى توقيفه نتيجة للعقوبات المفروضة عليها، استأنفت إيران العمل في مشروع لإسالة الغاز الطبيعي، وتوقع أن يجري تشغيله قبل انتهاء ولاية الحكومة الإيرانية الحالية في منتصف عام 2025، لتلبية احتياجات البلاد الاستهلاكية المتنامية.

ويُعدّ مشروع إيران للغاز الطبيعي المسال -الذي تبلغ سعة خطّي إنتاجه 10.8 مليون طن سنويًا- واحدًا من 3 مشروعات لتصدير الغاز الطبيعي المسال، حسبما أوردت منصة أرغوس ميديا (Argus Media) في 9 مارس/آذار الجاري.

وخطّطت إيران الغنية بالغاز لإطلاق هذه المشروعات في أوائل العقد الأول من القرن الـ21، ليتم تأجيلها بعد عدة سنوات بسبب العقوبات الدولية المتعلقة بالبرنامج النووي ل طهران، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

والمشروعان الآخران هما محطة بارس للغاز الطبيعي المسال البالغة 10 ملايين طن سنويًا، ومحطة الغاز الطبيعي المسال الفارسية 16.2 مليون طن سنويًا على ساحل الخليج العربي، وكان كل منهما بقيادة شركة توتال إنرجي وشركة شل على التوالي.



وكانت محطة بارس ومحطة الغاز الطبيعي المسال الفارسية ما تزالان في المراحل الأولى من التطوير عندما تخلت عنهما شركتا توتال إنرجي وشل.

استهلاك الغاز الإيراني منزلياً يهدد صناعة الطاقة في البلاد (مقال) في المقابل، تقدّم العمل في مشروع إيران للغاز الطبيعي المسال في عسوية بمحافظة بوشهر جنوب إيران، إلى درجة أن الاستعدادات لتركيب خطوط الإسالة كانت إلى حد كبير مكتملة.

ومن المفترض في الأصل أن توفر شركة الهندسة الصناعية الألمانية "ليندي" معدات إسالة الغاز، لكن العقوبات التي فرضت في منتصف العقد الأول من القرن الـ21، ومجددًا في أوائل عام 2010 عاقت قدرة شركة ليندي عن توفير التكنولوجيا، إذ لم يتقدم المشروع بعد هذه المرحلة.

إصرار إيران على استئناف المشروع



إحدى محطات إسالة الغاز الطبيعي في

إيران - الصورة من وكالة شانا الإيرانية

تصر إيران على أن العمل في المشروع قد استؤنف بالفعل على الرغم من أن العقوبات الأميركية ما تزال سارية للغاية، وتضغط الحكومة الإيرانية من أجل "تسريع" العمل لإكمال المشروع قبل انتهاء مدة ولايتها، حسب تقرير اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وقال وزير النفط الإيراني، جواد أوجي، هذا الأسبوع: "لقد تمكنا من تفعيل مشروع الغاز الطبيعي المسال الإيراني الكبير، الذي تخلت عنه (الحكومة السابقة) لأكثر من 8 سنوات تحت المطر والحرارة الحارقة." وأضاف أوجي أن هناك 700 شخص يعملون في المشروع اليوم، وأنه جرى تجهيز جميع مرافقه. وأوضح أن وحدات تحلية الغاز في المحطة "ستدخل حيز التشغيل مطلع العام المقبل"، في إشارة إلى السنة التقويمية الإيرانية التي تبدأ 21 مارس/ آذار.

إيجاد إمدادات طاقة بديلة

يأتي الدعم المتجدد من قبل الحكومة لإكمال ما سيصبح أول مشروع للغاز الطبيعي المسال لإيران في وقت تتدافع فيه العديد من الدول، لا سيما في أوروبا، لإيجاد إمدادات طاقة بديلة، لتحل محل الغاز الروسي على المدى الطويل بعد تحرك موسكو لغزو أوكرانيا في فبراير/ شباط 2022.

ويرى المحللون أن تحقيق هذه الطموحات لن يكون سهلاً، لسببين:

أولاً: لأن إيران ما تزال تخضع إلى حد كبير للنوع نفسه من العقوبات التي عاقت التقدم في المشروع منذ عدة سنوات، ما سيعقد الجهود المبذولة لتمويل التنمية وتأمين المعرفة اللازمة لإطلاق منشأة تسييل الغاز.

ثانياً: وربما الأكثر أهمية، أن إيران ستحتاج إلى التغلب على التحدي المتمثل في إنتاج كمية كافية من الغاز، لتغذية ما يمكن أن يكون مشروع تسييل كبير.

الغاز الطبيعي في إيران.. لماذا تواجه صاحبة ثاني أكبر احتياطي عالمياً

أزمة؟ (مقال)

في المقابل، تعاني إيران نصيب الفرد الاستهلاكي المرتفع للغاية على الرغم من كونها ثالث أكبر منتج للغاز في العالم، ولديها كميات محدودة للغاية يمكن توجيهها نحو الصادرات. ومن 256.7 مليار متر مكعب أنتجت في عام 2021، استعملت إيران 241.1 مليار متر مكعب محلياً، ما يترك أقل من 20 مليار متر مكعب متاحاً للتصدير عبر خطوط الأنابيب، خصوصاً إلى تركيا والعراق. لذلك تبرز الحاجة إلى نحو 13.5 مليار متر مكعب/سنوياً من الإنتاج الإضافي، لتغذية مشروع الغاز الطبيعي المسال في إيران الذي تبلغ قدرته 10.5 مليون طن سنوياً، حسبما أوردت منصة أرغوس ميديا (Argus Media) في 9 مارس/آذار الجاري.

ومن المقرر أن تضع إيران ضعف هذا الحجم في الخدمة من مرحلتين 11- و14- من حقل بارس الجنوبي العملاق خلال 12-24 شهراً المقبلة كجزء من خطة أوسع، لزيادة الإنتاج المحلي إلى 547 مليار متر مكعب/عام بحلول عام 2030 من نحو 368 مليار متر مكعب/سنوياً، حالياً. ويرى المراقبون أنه ما لم تتمكن الحكومة من كبح نمو الطلب الجامح الذي سجلته البلاد على مدار معظم العقد الماضي، وهو أمر فشلت في القيام به لسنوات عديدة حتى الآن، فإن هذه الإضافات قد لا تكون كافية لإيران لتحقيق طموحات تصدير الغاز الطبيعي المسال.

<https://attaqa.net/2023/03/09/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%A3%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA>

## 3 - أسعار النفط تشهد تعاملات متقلبة.. وخام برنت فوق 82 دولارًا



الطاقة، 14-11-2023

شهدت أسعار النفط تعاملات متقلبة في نهاية تعاملات اليوم الثلاثاء 14 نوفمبر/تشرين الثاني (2023)، مدعومة بتقرير أوبك بشأن قوة الطلب على النفط، ما رفع المعنويات في الأسواق العالمية.

على الجانب الآخر، رفعت وكالة الطاقة الدولية تقديرات الطلب على النفط خلال العام الجاري (2023)، مع توقعات بتسجيل رقم قياسي جديد العام المقبل (2024)، مدفوعة بارتفاع الطلب الصيني على الخام إلى مستوى قياسي خلال سبتمبر/أيلول 2023.

وتوقع تقرير سوق النفط -الصادر عن الوكالة الثلاثاء- ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمقدار 2.4 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 102 مليون برميل يوميًا بنهاية 2023، مقارنة بتوقعات الشهر الماضي البالغة 2.3 مليون برميل يوميًا.

وكانت أسعار النفط قد أنهت تعاملاتها أمس الإثنين على ارتفاع، بالرغم من حالة التراجع التي بدأت بها اليوم بسبب المخاوف من تراجع الطلب على النفط في كل من الولايات المتحدة والصين، وفق ما جاء في تقرير لوكالة رويترز.

أسعار النفط اليوم

في ختام الجلسة، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي، تسليم يناير/كانون الثاني 2024 هامشيًا بنسبة 0.06% إلى 82.47 دولارًا للبرميل.

في الوقت نفسه، استقرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي، تسليم ديسمبر/كانون الأول 2023 عند 78.26 دولارًا للبرميل دون تغيير عن إغلاق جلسة الإثنين، وفق الأرقام التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.



حقل نفط بولاية تكساس في الولايات المتحدة

- الصورة من رويترز

وكان تقرير لمنظمة أوبك قد أبقى على قوة توقعات الطلب على النفط في 2024 دون تغيير، إلا أن التقرير رفع التقديرات للعام الجاري 2023 بشكل طفيف، وقال، إن أساسيات السوق ما تزال قوية، إذ يرى في الوقت نفسه أن المخاوف بشأن الطلب الصيني مبالغ فيها، خاصة مع ارتفاع واردات الصين من النفط إلى 11.4 مليون برميل يوميًا في أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت بيانات أخرى أن إنتاج أوبك النفطي في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2023 ارتفع بمقدار 80 ألف برميل يوميًا، وبلغ 27.9 مليون برميل يوميًا، على الرغم من استمرار الخفض الطوعي السعودي، وخفض إنتاج تحالف أوبك+.

يشار إلى أن أسعار النفط قد عادت للارتفاع في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي، المنتهي الجمعة 10 نوفمبر/تشرين الثاني، بنسبة 1.77%، مسجلة 81.43 دولارًا للبرميل، إلا أنها سجلت خسائر أسبوعية بنسبة 4% تقريبًا.

تحليل أسعار النفط

قال محللو شركة الأبحاث "آي إن جي (ING)"، إن عمليات البيع المكثفة في السوق، خلال الأسابيع الـ3 الماضية، مكّنت النفط من العثور على بعض الدعم، في حين إن الأساسيات قد لا تكون صعودية كما كان بعضهم يعتقد في البداية، لكنها ما زالت داعمة، إذ من المحتمل أن تواجه السوق عجزاً ببقية العام.

ويرى المحللون أن "الفائض الذي نراه في أوائل العام المقبل 2024 يمكن حتى محوه إذا تراجعت المملكة العربية السعودية عن خفض الطوعي الإضافي لإنتاج النفط"، وفق مذكرة للعملاء، نشرتها رويترز، وأطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.



وكانت أسعار النفط قد تراجعت خلال الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوى لها منذ يوليو/تموز، متأثرة بمخاوف من أن الطلب قد يتضاءل في أكبر مستهلكي النفط عالمياً، وهما الولايات المتحدة والصين، مع تراجع أسعار المستهلكين الصينيين في أكتوبر/تشرين الأول إلى مستويات لم تحدث منذ جائحة كورونا.

في الوقت نفسه، تخطط وزارة الطاقة الأميركية لشراء 1.2 مليون برميل من النفط، للمساعدة في تجديد احتياطي النفط الإستراتيجي، بعد بيع أكبر كمية على الإطلاق من المخزون العام الماضي، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب.

كما تلقت أسعار النفط دعماً كبيراً بفضل تقارير أشارت إلى احتمال أن تقود الولايات المتحدة حملة ضد صادرات النفط الروسية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعطيل الإمدادات، إذ أرسلت وزارة الخزانة الأميركية إخطارات لشركات إدارة السفن تطلب معلومات حول 100 سفينة تشتبه في انتهاكها العقوبات الغربية على النفط الروسي.

<https://attaqa.net/2023/11/14/%d8%a3%d8%b3%d8%b9%d8%a7%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d8%b7-%d8%aa%d8%b4%d9%87%d8%af-%d8%aa%d8%b9%d8%a7%d9%85%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d8%aa%d9%82%d9%84%d8%a8%d8%a9-%d9%88%d8%ae%d8%a7%d9%85-%d8%a8-5>

#### 4 - الأزمة القادمة التي لا نعرفها، وباء الكورونا (الفيروس الاقتصادي)



Robert Wojciech Włodarczyk,

Witold Zych

صحيفة جيجبوسبوليتا وارسو، 21.03.2020

ترجمة الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

- هل مبدأ دعم الجميع اقتصادياً يمكن أن ينجح؟
- أم يجب أن نستهدف بالدعم الاقتصادي القطاعات الإنتاجية التي عانت أكثر من غيرها وحرمت من أي دخل؟

يتفق الاقتصاديون من مختلف الدوائر على أن وباء SARS-CoV-2 سيكون له بلا شك تأثير سلبي كبير على الاقتصاد العالمي. لهذا السبب، يتوقع المجتمع بشكل متزايد أن تتصرف الحكومات بطريقتين:

الأولى - أن تستمر الحكومة بمواجهة انتشار فيروس كورونا SARS-CoV-2 ووباء كورونا COVID-19،

الثانية - أن تتخذ الحكومة على الفور تدابير طارئة ووقائية ذات طبيعة اقتصادية، وبالتالي حماية المواطن والموظفين والشركات من "الفيروس" الكامن بالفعل، (الفيروس الاقتصادي)، قد لا يكون الفيروس الاقتصادي أقل مأساوية من الفيروس البيولوجي، وقد تمتد آثاره بمرور الوقت لفترة أطول بكثير من فترة الوباء. خاصة في حالة حدوث مثل هذه الاضطرابات في أداء الاقتصاد الوطني، من المهم عدم التركيز بشكل مفرط على المشاكل البيئية، والتي قد تحجب المشاكل الاقتصادية النامية والتي تعد بنفس الخطورة إن لم تكن أخطر.

في هذا السياق، فإن رؤية الحكومة ذات القاعدة العريضة للمشاكل الاقتصادية الحالية مرغوبة للغاية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي في المستقبل القريب. هذه هي اللحظة المناسبة للقيام بالأنشطة الاستباقية، والتي ينبغي أن تشكل حاجزاً قوياً للاضطرابات الوشيكة في أداء الاقتصاد الوطني. قد تختلف الأزمة الاقتصادية الحالية عن جميع الأزمات المعروفة حتى الآن، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في عام 1929.

بدأ وباء الفيروس التاجي (الكورونا) في تشييط الطلب الكلي بشكل منهجي، ويرجع ذلك أساساً إلى العزلة القسرية للناس. لقد توقف الإنتاج في العديد من الصناعات والقطاعات الاقتصادية، بطريقة ما، إدارياً - لقد توقف بعض الاقتصاد ببساطة. في هذه الحالة، هناك خطر كبير يتمثل في حدوث اضطرابات في جانب العرض والطلب في الاقتصاد، وقد تكون عملية التوازن عن طريق آلية (السوق) غير فعالة. من المعروف أن كل اقتصاد حديث



يخضع لصددمات الطلب والعرض المترامنة، وهذه ليست ظاهرة جديدة. غالباً ما يتعين على الحكومات التعامل مع كلا مصدري الاضطرابات. ما يمكن اعتباره غير عادي اليوم هو الحجم الهائل لصدمة العرض والطلب. حتى الآن، عندما واجهنا هذا النوع من المشاكل، كان غالباً ما يتسم بقوة الطلب أو اضطراب العرض، ونادراً ما واجهنا معضلة تقديم أدوات في وقت واحد لتحديد صدمات العرض والطلب.

وبما أننا نتفق على أن العالم على حافة أزمة اقتصادية مختلفة، يجب استخدام أدوات مختلفة عن تلك المستخدمة خلال الأزمات الاقتصادية والمالية الأخيرة. هذا ينطبق على أنشطة البنك المركزي وأنشطة الحكومة.

قبل كل شيء، لا ينبغي أن تكون الأولوية الآن في بداية الأزمة الاقتصادية الحتمية التركيز على المجال المالي - كما كان الحال خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة في 2007-2009، بل يجب التركيز على مجال الاقتصاد الحقيقي (الإنتاج)، الذي تضرر عملياً بشكل مباشر بفيروس كورونا. هذه الرسالة لا تعني أغفال المجال المالي، ولكن المجال الحقيقي (الإنتاج) هو الذي يحتاج إلى الاهتمام والدعم الفوري.

في المقابل، قد لا نلاحظ حالياً اختلالات كبيرة جداً في المجال المالي. لكنها ستظهر في المستقبل. يجب التأكيد مرة أخرى على أن الأزمة الحالية مختلفة تماماً عما كانت عليه في الكساد الكبير عام 1929 والأزمة المالية العالمية عام 2008، على الرغم من أن الانخفاضات في العديد من البورصات قد وصلت بالفعل إلى مستويات حادة في العديد من الأماكن وحتى انهيار أسعار الأسهم التي شهدناها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ثم أدى تناقص الثقة المتبادلة بين البنوك وانهيار سوق رأس المال، كما أدى

الافتقار لهذه الثقة إلى اضطرابات في المجال الحقيقي. ومع ذلك، تبدأ أزمة اليوم على أرض الواقع، حيث توقف النشاط الاقتصادي وتراجع حركة العمالة والتوظيف، وأصبح القطاع المالي "سليماً" نسبياً. فقط عمليات البيع الحادة للأسهم، التي تحذف من حالة الاقتصاد الكلي المتوقعة وأرباح الشركات، هي التي تعطي غذاءً للتفكير.

تشير الأسواق بطريقة ما إلى أن المجال المالي قد يتأثر، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل أخرى للأزمة المعروفة حالياً. لهذا السبب، يبدو من الضروري في الوقت الحاضر دعم أسواق رأس المال، وليس بالضرورة الموجهة إلى القطاع المصرفي. في مثل هذه الحالة الصعبة للأزمة، التي لم يتم التعرف عليها عملياً حتى الآن من وجهة النظر الاقتصادية، من الضروري تقييم حجم المشكلات في الصناعات الفردية بمهارة. على الرغم من أن الاقتصاديين يدركون أن هذه المشكلات ستؤثر، إلى حد ما، على الاقتصاد بأكمله، فإن الدعم المضاد للأزمة في هذه الحالة يجب أن ينتشر بعقلانية بمرور الوقت، وليس بالضرورة التركيز بشكل أساسي على المجال المالي. بالتأكيد، ستزداد المخاطر على القطاع المالي مع زيادة مدة ما يسمى "إجازات الائتمان" (تأجيل سداد القروض) واستعادة القدرة على سداد القروض لفترات طويلة من قبل الأسر والشركات. ومع ذلك، من الواضح أن هناك احتياجات أكثر إلحاحاً للدعم في مجال الاقتصاد الحقيقي منها في المجال المالي، وينبغي أن تكون هذه أولوية الحكومة. كما في الأزمات القليلة الماضية، رأينا رد فعل من البنوك المركزية، لكن هذا لم يكن له استجابة إيجابية كبيرة في أسواق رأس المال. وذلك لأن الإجراءات الحالية للبنوك المركزية غير كافية في سياق نوع الأزمة الاقتصادية الحالية النامية والأدوات والوسائل اللازمة لاحتوائها.

من الصعب استنتاج أن زيادة السيولة في البنوك التجارية هي عمل يعالج الكيانات والاقتصاد في ظروف لا ترتبط فيها أسباب الأزمة بأي شكل من الأشكال بضعف سيولة البنوك التجارية. ومن ثم، فإن تخفيض أسعار الفائدة الرسمية من قبل البنوك المركزية، واستخدام التيسير الكمي (التيسير الكمي - استرداد السندات من البنوك التجارية) أو استخدام العمليات التي تزيد السيولة من خلال معاملات إعادة الشراء، هي أنشطة يمكن تطبيقها بالكامل في بيئة اقتصادية كلية مختلفة. يجب التأكيد على أن بعض تأثيرات هذه التدابير لن تكون مرئية إلا على المدى القصير، ونحن بحاجة إلى أدوات عاجلة ذات تفاعل فوري. إن رسالة القرارات المذكورة أعلاه للبنوك المركزية هي تشجيع الكيانات التجارية على الاقتراض، فضلاً عن بناء إمكانات رأسمالية عالية في البنوك التجارية لمنح هذه القروض. من الصعب أن نتوقع أن هذه الإجراءات ستتجح في بيئة يسودها قدر كبير من عدم اليقين ومخاطر الاستثمار ووقف عمليات الإنتاج وعرقلة تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية، أي عندما يتم إغلاق جزء كبير من الاقتصاد. سيكون من الصعب البحث عن قوائم انتظار على استعداد للحصول على قروض من قبل رواد الأعمال الذين لديهم مخاطر كبيرة تتمثل في انسداد وتوقف أطول للإنتاج أو تقديم الخدمات.

أزمة اقتصادية محددة تلوح في الأفق، مصدرها ليس اضطرابات الأسواق المالية أو النظام المصرفي أو مشاكل الديون، يمكن وصفها بأنها أزمة وبائية - اقتصادية (حيث يتحول وباء فيروس كورونا مع مرور الوقت إلى وباء "الفيروس الاقتصادي").

في الوقت الحالي، تستبعد أهم البورصات بالفعل الأزمة الاقتصادية القادمة ونشهد انهياراً في العديد من أسواق الأسهم، وانخفاضات هائلة في قيمة العديد من الشركات المعترف بها سابقاً، فضلاً عن تخفيضات هائلة في أسواق السلع (النفط الخام والنحاس والبلاديوم). لا يؤمن المستثمرون باستمرار الإنتاج، وقد خلقوا توقعات متشائمة فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية للشركات وحالة الاقتصاد، مما يعطي إشارة إلى أن هذه ليست الأدوات، أولاً - وقبل كل شيء هناك حاجة على الفور إلى قرارات مختلفة تماماً وغير قياسية من الحكومات. يجب أن يتميز غير المعياري في هذه الحالة بإجراءات يتم تنفيذها.

ثانياً - لا يشعر النظام المالي بآثارها بشكل مباشر، بل يشعر بها رواد الأعمال والعاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل، فضلاً عن المؤسسات التي تدعم هذه الكيانات، والتي تعمل في الصناعات الأكثر عرضة لخطر التوقف ونقص الطلب أو التوقف القسري عن عمليات الإنتاج أو تقديم الخدمات.

ثالثاً - يجب تقديم دعم ذو طبيعة مزدوجة، أي في شكل دعم مالي و/أو تخفيف الأعباء المالية.

يبدو أن الرأي العام في الوقت الحاضر يركز أيضاً على الإجراءات الحكومية أكثر من تلك التي تشير إليها البنوك المركزية، حيث أن نوع المشاكل أقل ملاءمة للبنوك المركزية. في هذه الحالة، ينبغي توقع إجراءات أكثر حسماً من قبل الحكومات في المجال المالي. ومن المتوقع أيضاً أن تقدم الحكومة مقترحات أكثر تحديداً لمكافحة الأزمة، تنتهي بالتأكيد بالمحاولات الوهمية بالفعل للحفاظ على ميزانية متوازنة.

### تقترح العديد من الحكومات الأوروبية تدابير مختلفة.

فرنسا مثلاً - مستعدة لشراء أسهم في شركات أكبر وبالتالي توافق على تأميمها، تخصص الحكومة في النمسا 4 مليارات يورو لمكافحة الآثار الاقتصادية لوباء فيروس كورونا. بدورها إستونيا بدأت تباع سندات قصيرة الأجل بقيمة 1 مليار يورو، وتخصص أموالاً للحد من آثار وباء فيروس كورونا. كما أعلنت سويسرا عن تدابير لدعم الاقتصاد على شكل قروض محلية وضمانات قروض للشركات بقيمة 10 مليارات فرنك. في ظل هذه الظروف، واجهت الحكومة البولندية معضلة صعبة للغاية ولم يكن لديها خيار عملياً. بدأ الضغط الشعبي يتراكم ببطء. إذا لم يكن لدى الشركات دخل، فلن يكون لديهم ما يدفعونه، وبالتالي سيتعين عليهم إلغاء بعض الوظائف. هناك حاجة ماسة إلى مصداقية الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة لمواجهة الأزمة من أجل حماية الاقتصاد من جهة وخلق صورة إيجابية عن الاقتصاد وتأكيد فعالية هذه الإجراءات من قبل المستثمرين في الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إضافة المزيد من المشاكل الاقتصادية، مثل الربحية المتزايدة للديون وضعف قيمة العملة البولونية مقابل الدولار الأمريكي واليورو والفرنك السويسري بشكل أساسي. (لسوء الحظ، فإن انخفاض قيمة العملة البولونية جاري بالفعل يضاف إليه خفض أسعار الفائدة من قبل البنوك).

تعتمد مصداقية وفعالية الحكومة في تجاوز هذه الأزمة على سرعة اتخاذ القرارات الصحيحة بشأن نفقات الحماية الكبيرة جداً لإنقاذ الوضع الاقتصادي. لا يوجد بديل عملياً، لأن تكاليف تأخير حزم الإنقاذ أو التخلي عنها - وهو أمر غير مقبول عملياً في رأينا - يمكن أن تكون أعلى من ذلك بكثير، في

حالة تدابير الحماية، لسوء الحظ، لا يمكن لقاعدة تلقي كل فرد بشكل مشترك أو منفرد للدعم لحل الأزمة أن تتجح.

بدلاً من ذلك، يجب أن تكون مستعداً للدعم غير المتماثل والذي يستهدف صناعات أو قطاعات أو نشاط اقتصادي معين. علينا عملياً الاستعداد لحقيقة أن كل صناعة ستعاني من خسائر معينة. يجب أن يكون دور الحكومة في هذه الحالة هو تقليل هذه الخسائر بشكل عام، من ناحية، ولكن من ناحية أخرى - إعطاء الأولوية فقط لتلك المجالات والأنشطة التي عانت أكثر من غيرها وحرمت من أي دخل، ولا يمكنها القيام بأي نشاط، ولا يمكنها إعادة التدريب أو إعادة التفرع أو إدارة شركة في نموذج عن بُعد أو بدون اتصال. من المؤكد أن الشركات والأسر التي ليس لديها دخل ستكون حذرة للغاية من الإجراءات الحكومية التي تؤدي إلى قروض جديدة أو تشجيعها. حتى لو تم منحهم قروض بمعدل فائدة صفر، فسيتم التعامل معهم في فترة من عدم اليقين الكبير على أنهم أداة غير جذابة للتخفيف من آثار الأزمة حتى يختفي سبب عدم اليقين. لهذا السبب، فإن المنح المقترحة حالياً من بنك الاقتصاد الوطني لضمان سداد القروض في صيغة الحد الأدنى من المساعدة لأصحاب المشاريع الصغيرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تنتمي إلى هذه المجموعة من الحلول التي تناشد رواد الأعمال بطريقة ما أن يكونوا أكثر استعداداً للحصول على قروض. ومع ذلك، فإن السؤال هو: ما إذا كانوا شجعاناً جداً للحصول على هذا القرض في ظل قيود الطلب القوية؟ يجب تنفيذ أي إجراء حكومي ضمن الإطار المالي الحالي. إذا تم تدمير هذا الإطار من أجل إنقاذ الوضع الحالي، فستكون هناك مشاكل في مصداقية الاقتصاد في المستقبل والمزيد من الصعوبات الاقتصادية. من بين الحلول العديدة

الممكنة لمكافحة الأزمات، يعد تأجيل سداد القروض لفترة معينة خطوة جيدة، وهو ما يعني من ناحية انخفاض الإيرادات من القطاع المصرفي، ولكن من ناحية أخرى، يعد دعماً ملحوظاً للكيانات المدينة في فترة انخفاض الدخل أو انخفاض ملحوظ بالفعل في قيمة العملة البولونية (الزلوتي). سيكون من الضروري أيضاً اتخاذ تدابير لضمانات ائتمانية للشركات، فضلاً عن تعزيز وإعداد شبكة مكاتب العمل للدعم الدوري المحتمل للأشخاص المعرضين لخطر الفصل من العمل. يجب على الحكومة النظر مؤقتاً في التمويل المشترك لأجور العمال الأكثر تضرراً من الأزمة، وذلك بشكل أساسي لإنقاذ الوظائف بشكل مؤقت. قد تظهر المشكلة أيضاً في مجموعة المؤسسات والشركات الكبيرة التي ستفقد طاقتها الإنتاجية أو أن الاضطرابات في الأسواق المالية ستؤدي إلى صعوبات في السيولة لديها. ثم قد يكون من الضروري إعادة رسملة هذه الشركات، أو حتى شرائها من قبل الدولة، مما يعني إنقاذ المؤسسات، كبديل لإفلاس الشركات وزيادة البطالة في الصناعات المحددة عن كثب، ينبغي للمرء بالتأكيد أن يأخذ في الاعتبار التخفيض الدوري للأجور الذي أوصى به البنك الوطني البولوني NBP، باستثناء الحد الأدنى للأجور، مع ضمان التعويض اللاحق. بالمناسبة، يجب ألا تقترح تخفيضات في الأجور بشكل دائم، ولكن يجب عليك فقط نقل مستحقات الموظفين بمرور الوقت. من التجربة والبحث التجريبي حتى الآن، فالأجور المنخفضة مرونتها منخفضة عملياً في جميع أنحاء العالم، لكن تعديل الأجور هو ثمن طيف ركود أعمق ويتطلب فهم الجانب الآخر من سوق العمل، أي العمال والنقابات العمالية.

تشمل الإجراءات الفورية، التي يمكن تنفيذها بسرعة في صناعات محددة، تعويض رواد الأعمال من قبل مؤسسة التأمين الاجتماعي عن تكاليف التغيب بسبب المرض من اليوم الأول للغياب عن العمل، والإعفاء الضريبي، والإعفاء المؤقت من مساهمات الضمان الاجتماعي. يجب التأكيد على أن مخرج اقتصادنا من الأزمة لا يعود لنا وحدنا. الاقتصاد الحالي عبارة عن نظام من السفن المتصلة، والانتعاش الاقتصادي يمثل تحدياً ويعتمد على العديد من العوامل. نظراً لمشاركة الإنتاج البولندي في العديد من سلاسل الإنتاج الدولية، فإن التقدم في التخفيف من آثار الأزمة يعتمد للأسف على تحسين وضع شركائنا، سواء الموردين أو المستفيدين. من وجهة النظر هذه، نحن لسنا مستقلين تماماً ويجب أيضاً تنظيم كثافة الأنشطة الحكومية وفقاً لما يحدث مع شركائنا التجاريين الأكثر أهمية. سيتأثر هذا أيضاً بمدى انتشار وباء الفيروس التاجي، وقدرته على الانتكاس، بالإضافة إلى تقدم البحث من حيث إمكانية تحصين المجتمع ضد فيروس COVID-19.

أخيراً، ستكون القرارات الصحيحة للحكام فيما يتعلق بالاقتصاد الحقيقي ذات أهمية رئيسية، على سبيل المثال "الحقن" المالية الطارئة أو تخفيف الأعباء الإلزامية لأصحاب المشاريع الأكثر تضرراً من وباء فيروس كورونا. ستحدد نتيجة هذه الأنشطة اتجاه وسلوك الاقتصاد البولندي في المستقبل القريب.

الكاتب:

1 - روبرت فويتشخ فودارتشيك Robert Wojciech Włodarczyk

أستاذ في جامعة الاقتصاد في كراكوف، ورئيس قسم النظرية الاقتصادية ومدير مركز بودهيل للعلوم الاقتصادية.



2 - فيتولد زيخ Witold Zych: هو رئيس قسم المالية والمحاسبة في

جامعة ماووبولسكا للاقتصاد في تارنوف.

صحيفة "Rzeczpospolita"، © رخصة النشر، © © جميع الحقوق محفوظة

[https://www.rp.pl/Opinie/200329864-Nadchodzi-kryzys-jakiego-jeszcze-](https://www.rp.pl/Opinie/200329864-Nadchodzi-kryzys-jakiego-jeszcze-nie-znamy.html)

[nie-znamy.html](https://www.rp.pl/Opinie/200329864-Nadchodzi-kryzys-jakiego-jeszcze-nie-znamy.html)

5 - الاقتصاد العالمي إلى انحدار مع حرب غزة

الحرب الإعلامية الأوروبية تقود أمزجة المستثمرين وتضرب مرحلة

التداول الاقتصادي ما بعد كوفيد ولجم التضخم

محمد الشرقي، آخر تحديث 08 نوفمبر 2023



EPA ، فلسطيني يتفقد أنقاض مسجد الشيخ زايد

الدمر في أعقاب الغارات الجوية الإسرائيلية على شمال قطاع غزة، 04

نوفمبر 2023. قُتل أكثر عشرة آلاف فلسطيني

يمكن تصنيف حرب إسرائيل على غزة انتقاما من هجوم 7 أكتوبر/تشرين

الأول بالحرب الأخطر على مستقبل الشرق الأوسط والاستقرار العالمي كله،

في رأي معظم المراقبين، الذين يتوقعون حربا طويلة الأمد وسقوط ضحايا

مدنيين أكثر، وانعكاسات سلبية على بقية العالم، بتداعياتها السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

من جهة، سيرتفع منسوب العنف والدمار محليا، باتساع رقعة الاجتياح

البري والمقاومة المضادة، مما سيُباعد بين مواقف حلفاء الطرفين في صراع

جيوسياسي جديد، ومن جهة ثانية سيعطل خطوات التعافي الاقتصادي

العالمي، الذي لا يزال يحاول الخروج بصعوبة من أزمات وبائية ومناخية وكوارث طبيعية والتضخم في زمن قصير.

"لم يكن العالم أكثر سوءا مما عليه اليوم. الوضع أشبه بإطلاق النار على المستقبل"، يقول وزير الخارجية الفرنسية الأسبق، فيليب دوفيلبان، محذرا من الانتقال من صراع إقليمي على الأرض إلى صدام حضاري بين الشرق والغرب الذي يصفه بالخطر ومحاولة فرض ثقافة أفقية.

حكومة يمينية جد متطرفة، بأفكار ومعتقدات رافضة للآخر في إسرائيل، تستخدم أسلحة فسفورية محرمة دوليا. تقابلها جماعة "حماس" المتشددة بمعتقدات وقناعات مناقضة في الطرف المقابل. الجميع يستبيح المدنيين، الأطفال والنساء والشيوخ بمبررات ذاتية، ولو بدرجات متفاوتة بين التسلح والاكتماح والقتل. لقد ولى زمن الحروب العسكرية بين العروبة العلمانية ضد الصهيونية باحترام قواعد الاشتباك، ولقد دخلنا صراع الإلغاء والإبادة باسم الدين والشعب المختار والأرض الموعودة. والأخطر أن مساحة الحياد تنحصر مع كل مأساة جديدة، وخصوصا مع حرب غزة اليوم.

يبدو الطرف الأوروبي هو الحلقة الأضعف في المعادلة الاقتصادية العالمية بسبب تراجع الصادرات الصناعية الألمانية باعتبارها قاطرة اقتصاد منطقة اليورو، لأسباب مختلفة منها، الحرب المجاورة في أوكرانيا، وارتفاع كلفة الطاقة بعد قطع الإمدادات من روسيا سقوط فرضيات للنمو

للمرة الأولى منذ زمن بعيد يراجع صندوق النقد والبنك الدوليين توقعات النمو الاقتصادي العالمي أربع مرات في سنة واحدة، ليس لضعف الفرضيات

أو لعدم كفاءة الخبراء، بل لتوالي التحديات والمفاجآت، السيئة في معظمها، التي تفسد حسابات الاقتصاد ومشاريع المستقبل .

حتى قبل اختتام الاجتماعات السنوية في مراكش الشهر المنصرم، كان الجميع على علم أن كل الفرضيات والتوقعات الموزعة على المشاركين متجاوزة وقابلة للمراجعة نحو الأدنى، لأنه كلما زاد دخان الحروب زادت ضبابية عدم اليقين، الذي كانت نسبته تقارب النصف في الحرب الروسية الأوكرانية قبل سنة ونصف، وهي الآن تقترب تدريجيا من عدم يقين مطلق بعد حرب غزة، وفقا لصحيفة "الإيكونومست" المغربية.

وبعدما كانت توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى تحقيق 3 في المئة نموًا للاقتصاد العالمي نهاية 2023، وتخفض إلى 2,9 في المئة بنهاية 2024، برزت توقعات أخرى تشير إلى احتمال تراجع النمو إلى 2,2 في المئة فقط العام المقبل جراء المستجدات وضعف أداء الاقتصاد الصيني، الذي تراجع أقل من خمسة في المئة، وشبه انكماش اقتصادات الاتحاد الأوروبي، التي تراجعت إلى 0,1 في المئة، في مقابل تحسن غير متوقع ولكن غير مضمون في الاقتصاد الأمريكي نحو 5 في المئة.

وتقول شركة "كوفاس (Coface) الفرنسية لضمان الصادرات، إن النمو العام الحالي لن يتجاوز 2,4 في المئة وقد يتراجع إلى 2,2 في المئة السنة المقبلة، وبما أن هذه التوقعات صدرت قبل الحرب في غزة، فإن احتمالات تراجع الفرضيات تبقى واردة بقوة .



dpa أثر غارة جوية إسرائيلية على مدينة رفح جنوب

قطاع غزة.

### كوفيد عالمي جديد؟

يبدو الطرف الأوروبي هو الحلقة الأضعف في المعادلة الاقتصادية العالمية بسبب تراجع الصادرات الصناعية الألمانية باعتبارها قاطرة اقتصاد منطقة اليورو، لأسباب مختلفة منها، الحرب المجاورة في أوكرانيا، وارتفاع كلفة الطاقة بعد قطع الإمدادات من روسيا. كذلك، يقل النمو المتوقع في بقية دول الاتحاد عن واحد في المئة في أحسن الأحوال، ويقدر بـ0,7 في المئة في فرنسا المثقلة بالديون وتآكل أرصدة صناديق التقاعد والصعوبات الاجتماعية.

وتوقعت "أليانز ترايد (Allianz trade) الألمانية تنامي مخاطر إفلاس الشركات الأوروبية بنسبة 6 في المئة عام 2023 وتصل إلى 10 في المئة عام 2024، مما قد يهدد استقرار سوق العمل ويؤثر على وضعية المهاجرين. (تمارس عنصرية في انتقاء العاملين بسبب عرقهم حيث تبلغ بطالة المغاربة 17 في المئة في فرنسا وتقل عن 8 في المئة للأوروبيين).

أخطر ما كتبه الصحافة الفرنسية، هو تشبيه الإسلام بنازية القرن الحادي والعشرين (Islamisme est le nazisme du XXI siècle) نقلا عن تصريحات المحامي المتطرف جوردان بارديلا، الذي يدعو الاتحاد الأوروبي إلى وقف المساعدات عن الدول العربية والإسلامية وإغلاق أماكن العبادة في فرنسا

وعلى الرغم من تراجع معدلات التضخم إلى نصف ما كانت عليه بداية السنة، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المرجعية وضعف الاستهلاك الداخلي، فإن بطء النمو الاقتصادي إلى 0,1 في المئة في الربع الثالث سينعكس سلبا على مزاج المواطن الأوروبي الذي يبدو منخرطا إعلاميا في حرب غزة بسبب

انحياز القنوات ومواقع التواصل الاجتماعي إلى جانب الطرف القوي. وقد بدأ يظهر شرخ يتسع كل يوم داخل المجتمعات الأوروبية بسبب الهجوم الإعلامي على العرب والمسلمين الذين يشكلون نحو 11 في المئة من مجموع السكان وبعضهم متضامن مع القضية الفلسطينية .

### حرب الإعلام في أوروبا

تهكمت صحيفة "لوموند ديبلوماتيك (Le Monde Diplomatique)" الرزينة عما أسمته الإعلام الفرنسي الرخيص الذي ينشر أخبار زائفة للتأثير في عواطف المشاهدين، في إشارة إلى كذبة قطع رؤوس أطفال إسرائيليين من قبل سرايا القدس يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول، تبين لاحقا عدم صحتها. واعتبرت الصحيفة أن الوضع العربي اليوم هو الأفضل منذ أي حرب سابقة، وأن هناك دولا عربية باتت تلعب أدورا لها وزنها في صياغة أي حلول لاحقة إقليميا أو دوليا. في المقابل، ظهرت إسرائيل ضعيفة واقتصادها يحتاج زمنا لاعادة التعافي، وانخفضت ثقة وكالات التصنيف مثل "موديز" و"فتيش" التي وضعتها A+ تحت مراقبة سلبية، وتحتاج إلى دعم عسكري واقتصادي أميركي بقيمة 14,3 مليار دولار من مجموع 92 مليار دولار، ستوجهها واشنطن لدعم الحلفاء في أوكرانيا وتايوان والشرق الأوسط، وتحصين الحدود البرية مع المكسيك، وهي ورقة انتخابية في الدرجة الاولى. في فرنسا، تمادت بعض القنوات مثل "أل. سي. أي (LCI)"، "بي. أف. أم (BFM)" و"سي. نيوز (Cnews)" في تقديم وصف غير حقيقي للحرب في غزة بالاعتماد على صور مفبركة أو مراسلين غير مهنيين. واستضافت تلك القنوات محللين عنصريين ضد المهاجرين فقط، كون بعضهم كتب تدوينة إدانة قتل الأطفال والمدنيين في غزة أو التعاطف مع القضية الفلسطينية، مثل

اللاعب كريم بن زينة الذي تعالت الأصوات الفرنسية المطالبة بمعاقبته وتجريده من جنسيته، لأنه وضع على منصة "أكس" (تويتر سابقاً) تدوينية مثلها مثل ملايين في مواقع التواصل الاجتماعي، تشجب الحرب والعنف ضد المدنيين. بل هي أقل جرأة مما قاله الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الذي ربط بين أسباب الأزمة الحالية وبين محاولة طمس القضية الفلسطينية، وهو نفس موقف الجامعة العربية وروسيا والصين ودول الجنوب كافة.

لكن أخطر ما كتبه الصحافة الفرنسية، هو تشبيه "الإسلام بنازية القرن الحادي والعشرين" (Islamisme est le nazisme du XXI siècle) نقلاً عن تصريحات المحامي المتطرف جوردان بارديلا، الذي يدعو الاتحاد الأوروبي إلى وقف المساعدات عن الدول العربية والإسلامية وإغلاق أماكن العبادة في فرنسا.

وذهبت صحيفة "ماريان" اليمينية في الاتجاه نفسه إعلان الحرب على الوجود الإسلامي في فرنسا، واختبار نيات حاملي الجنسية الفرنسية من العرب والمسلمين، في الدفاع عن مبادئ الجمهورية أو التخلي عن حمل جواز السفر الأوروبي، والإسراع في طرد "إرهابيي" مسلمي آسيا بسبب تطرفهم الديني وضعف تحديثهم بالفرنسية.



متظاهرون يحملون لافتة "أنقذوا اقتصادنا" أمام بورصة تل أبيب، إسرائيل، في 18 يوليو/تموز 2023 وتتخوف أطراف من "حزب فرنسا الأبية"، بزعامة جان لوك ميلنشون المولود في طنجة المغربية، من تنامي المواقف المعادية للأجانب في فرنسا،

تحت راية محاربة معاداة السامية، وتقسيم المجتمع إلى مسلمين ويهود، مما قد يهدد الاستقرار القومي والعلاقات مع شمال أفريقيا. وكان الحزب اليساري المعارض رفض إلصاق صفة الإرهاب بحركة "حماس" واعتبرها حركة تحرر، مما أثار غضب النخبة السياسية والحكومة الفرنسية.

### المغرب يراهن على السلام

اعتبر وزير الموازنة المغربية فوزي لقجع في حديث مع "المجلة" على هامش مناقشة مشروع القانون المالي 2024 الذي يسعى المغرب من خلاله إلى تحقيق نمو من 3,6 في المئة، "أن الوضع الدولي الحالي يمر بظرفية صعبة بسبب تعاقب الأزمات بشكل متواصل، آخرها الحرب في غزة، وحرب أخرى لا تزال مستمرة بين روسيا وأوكرانيا، وتغيرات مناخية عنيفة تهدد الأمن الغذائي، وكوارث طبيعية مثل الزلزال الذي ضرب جبال الأطلس، وتضخم الأسعار في السوق الدولية، وغيرها من الصعوبات."

يدعو المغرب، الذي يملك علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في إطار اتفاقيات أبراهام التي شملت الإمارات والبحرين والسودان، إلى وقف فوري لإطلاق النار، وفتح المجال أمام إيصال المساعدات والغذاء والدواء إلى سكان القطاع، وعدم التعرض للمدنيين من الجانبين

واستطرد أنه بتعليمات ملكية، سيتم اعتماد دعم مباشر للأسر المغربية الفقيرة يتراوح بين 50 إلى 120 دولارا شهريا مطلع السنة المقبلة، لمواجهة تقلبات الأسعار ودعم القدرة الشرائية للفئات الهشة. وسيتم دعم الطبقات الوسطى بمنح عشرة آلاف دولار عن سكن جديد بكلفة 30 ألف دولار، وسبعة آلاف دولار عن سكن بقيمة 70 ألف دولار. وستكلف هذه النفقات الاجتماعية الإضافية نحو 45 مليار درهم مغربي في موازنة السنة المقبلة.



REUTERS منزل يحترق في أعقاب غارة إسرائيلية في

خان يونس، جنوب قطاع غزة، 7 نوفمبر، 2023  
ويتخوف المغرب من اتساع رقعة النزاع في الشرق الأوسط، وحدث أزمة جديدة في الأسواق والإمدادات وارتفاع الأسعار كما حدث في حرب أوكرانيا، في وقت يتعافى الاقتصاد المغربي تدريجيا منذ سنتين من الجفاف الحاد، وأثار زلزال مدمر تبلغ كلفة إعادة الإعمار 12 مليار دولار.

ويدعو المغرب، الذي يملك علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في إطار اتفاقيات أبراهام التي شملت الإمارات والبحرين والسودان، إلى وقف فوري لإطلاق النار، وفتح المجال أمام إيصال المساعدات والغذاء والدواء إلى سكان القطاع، وعدم التعرض للمدنيين من الجانبين. ويدعو الجميع إلى اعتماد خطاب الأمل لفتح المجال أمام طريق السلام في المستقبل، لأنه الحل المطلوب بعد كل نزاع.

وكان المغرب عبّد الطريق لمفاوضات "أوسلو" عام 1993 واستضاف القمة الاقتصادية للسلام عام 1994 في الدار البيضاء. وتدعم المملكة موقف إسبانيا في الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي للسلام في مدريد يطرح فكرة حل النزاع على أساس دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام. ومن مخرجات المؤتمر أيضا، في حال انعقاده، إرسال قوات حفظ السلام بين الطرفين وهو الرأي الذي قد لا تعارضه الولايات المتحدة... لكن طريقه يحتاج إلى حكومة سلام في تل أبيب أولا.

وهناك تنسيق بين المغرب وإسبانيا والبرتغال يمتد من الملف المشترك لاحتضان نهائي كأس العالم 2030، إلى التنسيق الجيواستراتيجي للتعايش



وحوار الحضارات، باعتبار الدول الثلاث تعيش على أرضها ثلاث ديانات  
في وئام تام منذ قرون.

<https://www.majalla.com/node/303871/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8>

%AF-

%D9%88%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D

8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89-

%D8%A7%D9%86%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B9-

%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%BA%D8%B2%D8%A9

6 - عدد سكان العالم يتجاوز 8 مليارات نسمة في 2023

معدل النمو السكاني بلغ ذروته منذ عقود مضت في ستينيات القرن

الماضي

دبي - العربية.نت، نشر في 11 نوفمبر، 2023:

كشف مكتب الإحصاء الأميركي أن عدد سكان العالم تجاوز 8 مليارات  
نسمة، مع ارتفاع لمتوسط الأعمار والذي يعوض انخفاض عدد الولادات،  
مشيرًا إلى تباطؤ النمو السكاني عالميًا على الأجل الطويل.

وأفاد مكتب الإحصاء في أحدث تقاريرها أن عدد سكان العالم قد تجاوز  
هذا العدد في 26 سبتمبر الماضي، فيما أشارت بيانات سابقة من الأمم

المتحدة إلى تجاوز هذا المستوى في 22 نوفمبر 2022.

وأوضح التقرير أن معدل النمو السكاني بلغ ذروته منذ عقود مضت في  
ستينيات القرن الماضي، ثم بدأ في الانخفاض منذ ذلك الحين، ومن المتوقع  
أن يستمر في الانخفاض.

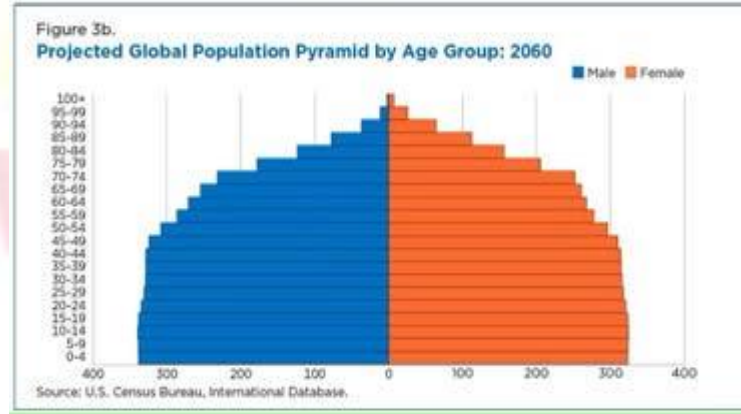
وذكر المكتب أن العالم استغرق 12.5 عامًا لينتقل من 7 مليارات إلى

8 مليارات نسمة، متوقعًا أن يستغرق الأمر على الأرجح 14.1 عامًا للانتقال

من 8 مليارات إلى 9 مليارات، و16.4 عامًا أخرى للانتقال من 9 مليارات إلى 10 مليارات.

وأشار التقرير إلى أن النمو السكاني العالمي لا يزال نشطاً، حيث ارتفع من 6 مليارات إلى 8 مليارات منذ مطلع الألفية، فقد تباطأ المعدل منذ أن تضاعف بين عامي 1960 و 2000.

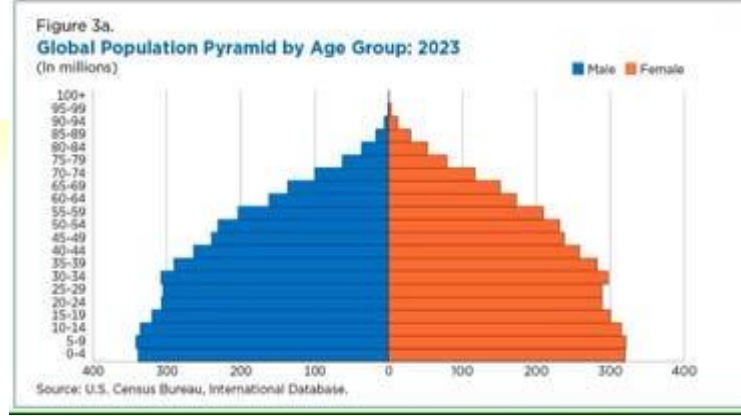
ويشهد متوسط العمر العالمي، الذي يبلغ حالياً 32 عامًا، ارتفاعاً في اتجاه سعودي من المتوقع أن يستمر ليسجل 39 عامًا في عام 2060.



### سكان العالم

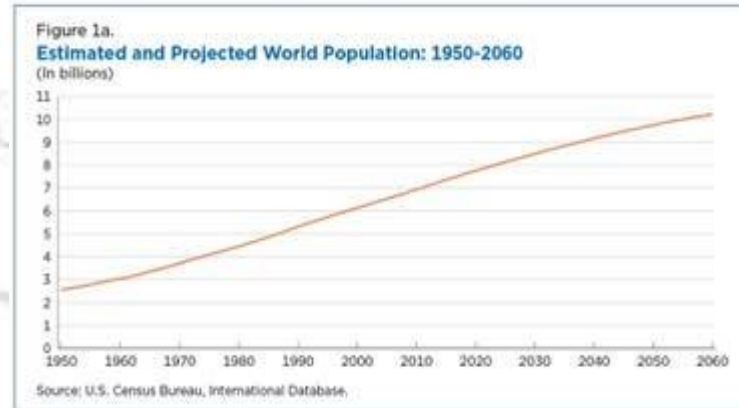
وتعاني بلدان مثل كندا من الشيخوخة السكانية مع انخفاض معدل الوفيات بين كبار السن، في حين شهدت بلدان مثل نيجيريا انخفاضات هائلة في وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

وفي الوقت نفسه، تتجه معدلات الخصوبة إلى الانخفاض، فتراجع إلى ما دون مستوى الإحلال في معظم أنحاء العالم - الحد الأدنى لعدد الولادات اللازمة لاستبدال كل من الأب والأم هو 2.1- وتشمل البلدان التي لديها معدلات خصوبة حول مستوى الإحلال الهند وتونس والأرجنتين.



وتشمل البلدان ذات معدلات الخصوبة المنخفضة البرازيل والمكسيك والولايات المتحدة والسويد، في حين تشمل البلدان ذات معدلات الخصوبة المنخفضة للغاية الصين وكوريا الجنوبية وإسبانيا، بينما يعيش حوالي 4% فقط من سكان العالم في بلدان تزيد فيها معدلات الخصوبة عن 5 وجميعهم في أفريقيا.

يعيش حوالي 15% من سكان العالم في دولة ذات خصوبة منخفضة تتراوح بين 1.6 إلى 1.8 طفل لكل امرأة. وهذا يشمل مجموعة متنوعة من البلدان مثل البرازيل والمكسيك والولايات المتحدة والسويد.



ويعيش 26% آخرون - حوالي 1 من كل 4 أشخاص - في بلد ذي خصوبة منخفضة للغاية، حيث يبلغ 1.5 طفل أو أقل لكل امرأة. وتشمل هذه الدول الصين وكوريا الجنوبية وإسبانيا. ويعيش 23% آخرون في بلد ذي خصوبة مرتفعة إلى حد ما تتراوح بين 2.3 و 5.0 أطفال. تشمل هذه الفئة الواسعة مجموعة متنوعة من البلدان مثل بابوا غينيا الجديدة وإثيوبيا.

<https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023/11/11/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-8-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%B3%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-2023>

7 - توقعات الفائدة تتغير بعد تصريحات الفيدرالي.. بين رفع جديد للفائدة وموعد خفض

Investing.com المؤلف Abdullah Meshlab، 10 نوفمبر، 2023



© Reuters

Investing.com - قام المتداولون بدفع الرهانات على أول خفض محتمل لسعر الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى يونيو من العام المقبل مقارنة بشهر مايو في وقت سابق، وذلك بعد تصريحات أعضاء الفيدرالي الأمريكي المتشددة التي صدرت مؤخرًا.

قال مسؤولون في بنك الاحتياطي الفيدرالي، بما في ذلك باول، إنهم ما زالوا غير متأكدين من أن أسعار الفائدة مرتفعة بما يكفي لإنهاء المعركة مع التضخم.

أشار رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، يوم الخميس، إلى أن البنك "لن يتجاهل" تشديد الأوضاع المالية الناتجة عن ارتفاع عوائد السندات، مؤكدًا في فعالية لصندوق النقد الدولي أنه لا يوجد "رابط مباشر" بين هذا التشديد وأي إجراء يتعلق بالسياسة النقدية.

وأوضح باول أن الهدف ليس فقط تشديد السياسة النقدية بشكل زائد، لكن "أكبر خطأ يمكن أن نرتكبه هو عدم القدرة على السيطرة الفعالة على التضخم". وأكد أن المركزي الأميركي يعتزم تقييم ما إذا كان يحتاج إلى اتخاذ إجراءات إضافية للتصدي لارتفاع التضخم، مع التفكير في مدى استمرار ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل.

#### توقعات المحللين

من المتوقع أن يبقى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي سعر الفائدة ثابتًا خلال معظم النصف الأول من العام المقبل، وفقًا لأحدث استطلاع أجرته رويترز لأراء الاقتصاديين.

وكما كان متوقعًا على نطاق واسع، ترك البنك المركزي سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في نطاق 5.25% - 5.50% للاجتماع الثاني على التوالي الأسبوع الماضي وأبقى الباب مفتوحًا أمام رفع آخر، على الرغم من أن اقتناعه أقل من ذي قبل.

وقال أندرو هولينهورست، كبير الاقتصاديين الأمريكيين في سيتي بنك: "انتهى بنك الاحتياطي الفيدرالي من رفع أسعار الفائدة، وسيظل التضخم أعلى من الهدف وستظل أسعار الفائدة مرتفعة".

"الخطة الآن هي توخي الحذر - وهي كلمة استخدمت عدة مرات في المؤتمر الصحفي - في زيادة أسعار الفائدة بشكل أكبر."

وقال جميع الاقتصاديين الذين شملهم الاستطلاع في الفترة من 3 إلى 9 تشرين الثاني (نوفمبر) باستثناء 13، أي قبل تصريحات الفيدرالي الصادرة أمس، إن لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية انتهت من رفع أسعار الفائدة في دورة التشديد الأكثر عدوانية خلال أربعة عقود والتي رفعتهم بمقدار 525 نقطة أساس من الصفر تقريباً.

ويقارن ذلك بـ 26 من 111 في استطلاع أكتوبر.

وبينما توقع 86% من الاقتصاديين عدم خفض أسعار الفائدة خلال الربع الأول من العام المقبل، قالت أغلبية 58% إن أسعار الفائدة ستخفض بحلول منتصف العام. وكانت هذه النسبة مماثلة لنسبة 55% في استطلاع الشهر الماضي، والتي تراجعت عن أكثر من 70% في استطلاع سبتمبر/أيلول. تمسك المشاركون في الغالب بأرائهم حول المخاطر المتعلقة بتوقيت أول خفض لسعر الفائدة للشهر الثالث على التوالي، حيث قال أكثر من 70%، 31 من 42، إن الخطر الأكبر هو أن يأتي التخفيض الأول في وقت متأخر عما يتوقعونه.

ومن المتوقع أن تظل جميع مقاييس التضخم التي استطلعت رويترز آراءها - مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) ومؤشر أسعار المستهلكين الأساسي ونفقات الاستهلاك الشخصي (PCE) ونفقات الاستهلاك الشخصي

الأساسية - أعلى من هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2% حتى عام 2025 على الأقل.

وقال مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي باستمرار إن أسعار الفائدة يجب أن تظل مرتفعة لفترة أطول لخفض ضغوط التضخم. الشيء الوحيد الذي قد يبرر خفض سعر الفائدة في وقت سابق هو الانكماش الاقتصادي الحاد. لكن هذا يبدو غير مرجح في أي وقت قريب بعد أن سجل أكبر اقتصاد في العالم معدل نمو سنوي يقارب 5% في الربع الأخير.

ومع ذلك، من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى وتيرة سنوية قدرها 1.1% في هذا الربع ومتوسط 1.1% فقط في عام 2024.

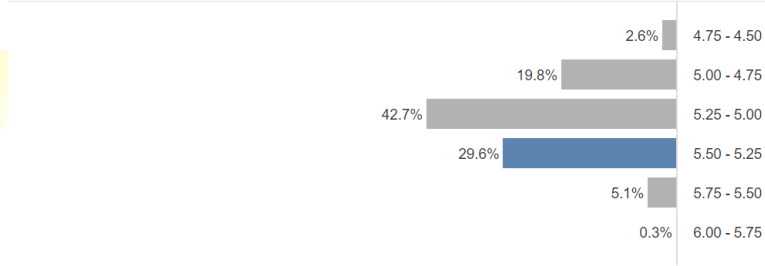
وكان من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة، الذي ارتفع بشكل طفيف إلى 3.9% في الشهر الماضي ولم يرتفع إلا بالكاد طوال حملة تشديد السياسة النقدية التي نفذها بنك الاحتياطي الفيدرالي، بشكل متواضع إلى 4.4% بحلول نهاية العام المقبل.

وقالت كلير فان، الخبيرة الاقتصادية في RBC، هناك علامات أكثر وضوحاً على اعتدال نمو الأجور وقراءات التضخم المنخفضة تعني أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لا ينبغي أن يحتاج إلى رفع أسعار الفائدة مرة أخرى في الدورة الحالية.

توقعات الأسواق

تشير `{|fr|}` أداة متابعة الفائدة الفيدرالية على إنفستع السعودية} إلى أن الأسواق تسعر أول تخفيض لأسعار الفائدة في اجتماع يونيو من العام القادم. حيث إن هناك فرصة لتخفيض الفائدة في هذا الاجتماع بنسبة 42.7%، وهي النسبة الأعلى مقارنة بالتوقعات الأخرى سواء تثبيت أو رفع الفائدة.

وقت الاجتماع: 19 يونيو، 2024 21:00  
سعر العقد الآجل: 94.830



السعر المستهدف	الحالي	اليوم السابق	الأسبوع السابق
4.75 - 4.50	2.6%	2.3%	2.6%
5.00 - 4.75	19.8%	18.6%	19.4%
5.25 - 5.00	42.7%	42.6%	41.1%
5.50 - 5.25	29.6%	30.5%	28.8%
5.75 - 5.50	5.1%	5.7%	7.5%
6.00 - 5.75	0.3%	0.3%	0.6%

محدث: 10 نوفمبر 2023 10:35 EET

توقعات الفائدة تتغير بعد تصريحات الفيدرالي.. بين رفع جديد للفائدة

وموعد خفض

<https://sa.investing.com/news/economy/article-2484881>

8 - هل ستغير مجموعة دول "بريكس+" العالم؟

المجموعة الموسعة أصبحت أكبر من مجموعة الدول السبع الصناعية

الكبرى والتكتل استحوذ على 36% من اقتصاد العالم

11 نوفمبر 2023

انضمام دول نفطية للعضوية يدعم التجمع الناشئ ونفوذه السياسي..

وتباين الأنظمة الاقتصادية والسياسية يعرقل مناهضة الهيمنة الأميركية

نجاح تسوية بعض صفقات النفط بعملات أخرى قد يؤثر على حصة

الدولار من التجارة الدولية واحتياطيات النقد الأجنبي عالمياً





زائرة تعبر من أمام شعار مجموعة "بريكس" في  
مركز ساندتون للمؤتمرات حيث تعقد أعمال القمة 15 للمجموعة في منطقة  
ساندتون بجوهانسبرغ، جنوب أفريقيا،

يوم الثلاثاء، 22 أغسطس 2023 المصدر: بلومبرغ

الروبل الروسي مقابل الروبية الهندية %0.20 - 0.90

اليوان الصيني مقابل الدولار الأميركي %0.01 - 0.14

الروبل الروسي مقابل الدولار الأميركي %0.55 - 0.01

اليوان الصيني مقابل الروبل الروسي %0.17 + 12.67

بكين

استحوذت البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (وهي اقتصادات  
أسواق ناشئة تشتهر باسم بريكس) على 19% من الناتج المحلي الإجمالي  
العالمي على أساس تعادل القوة الشرائية، في العام 2001.

في الوقت الراهن، تبلغ الحصة التي تشمل دولاً من المقرر أن تنضم إلى  
التكتل 36%، ومن المتوقع أن ترتفع النسبة إلى 45% مع حلول 2040،  
أي أكثر من ضعف حصة اقتصادات مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى  
المتقدمة.

يقود الصعود السريع لمجموعة دول "بريكس" إلى تغيير الاقتصاد  
العالمي. وتحظى الدول الأعضاء، بصفة عامة، بديمقراطية وحرية أقل مقارنة  
بالاقتصادات المتقدمة، ويمكن أن يسفر الثقل الاقتصادي المتنامي عن تحول  
هائل في النفوذ. رغم ذلك، يفتقر التكتل للتجانس، وهو ما سيقف حجر عثرة

في طريق الأهداف الطموحة لبعض دول المجموعة، مثل منافسة الدولار الأميركي على دوره المهيمن عالمياً.

من حسابات النمو إلى مشروع سياسي

بدأ مسمى مجموعة دول "بريكس" عندما وضع جيم أونيل، كبير خبراء الاقتصاد في بنك "غولدمان ساكس" آنذاك - معيارين للحصول على العضوية، أولهما أن يكون لدى البلدان اقتصاد كبير فعلياً، وأن تكون مستعدة للنمو بسرعة. برزت في الواجهة البرازيل وروسيا والهند والصين. وفي مكافأة إضافية شكلت الحروف الأولى من أسماء هذه الدول اختصاراً للتكتل جاذبيته. برهنت الفكرة على نجاحها الهائل؛ فقد حققت مجموعة دول "بريكس" الأصلية نمواً رائعاً خلال العقد الأول من القرن الحالي. وفي مثال غير معتاد من الناحية الجيوسياسية اتحدوا لتشكيل كتل انضمت إليه جنوب أفريقيا عام 2010، بناء على توصية وردت في مذكرة بحثية من أحد بنوك "وول ستريت".

خلال أغسطس من السنة الجارية دعت مجموعة دول "بريكس" 6 بلدان أخرى للانضمام إلى التكتل وهي الأرجنتين ومصر وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

لا يوجد اختصار جديد لاسم المجموعة الاقتصادية، لكن يُحتمل تعديل الاسم إلى "بريكس (+BRICS)". كما يوسع الملتحقون بالمجموعة معايير العضوية الأصلية التي وضعها "أونيل"، لكن يبقى هناك مرشحون آخرون مؤهلون أكثر خارج التكتل.

إندونيسيا، مثلاً، لم تنضم بعد إلى مجموعة "بريكس+"، لكن اقتصادها أكبر من مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ويُرجح

أن تتفوق في نموها على اثنتين من الدول الثلاث. تفوقت كل من نيجيريا وتايلندا على إيران في معياري "أونيل". وتتقدم المكسيك وتركيا على الأرجنتين. ينطبق الأمر ذاته على بنغلاديش إذا ما قورنت مع إثيوبيا.

المعنى واضح. يرتبط توسع مجموعة دول "بريكس" بالاقتصاد بدرجة أقل وبالسياسة بدرجة أكبر. وبالنسبة لمحركات التوسع، يتصل الأمر بتحدي هيمنة الولايات المتحدة الأميركية، والتخلص من الدولار بوصفه العملة الرئيسية على مستوى العالم، وإنشاء مؤسسات بديلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث يقع مقرهما الرئيسيان في واشنطن.

الثقل الاقتصادي = النفوذ السياسي

هل بإمكان مجموعة دول "بريكس" بلوغ هذا الهدف؟ تحظى المجموعة بعدة مزايا وهي الحجم والتنوع والطموح.

أولاً، تُعد "بريكس" الموسعة أكبر فعلاً من مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، التي تضم كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية. خلال 2022، مثل التكتل 36% من الاقتصاد العالمي، مقابل 30% لمجموعة الدول المتقدمة اقتصادياً. تشير توقعاتنا إلى أن توسع القوى العاملة والمجال الضخم المتاح للحاق بركب التطور التكنولوجي سيوسع حصة "بريكس+" إلى 45% مع حلول 2040، بالمقارنة مع 21% لاقتصادات مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى. وعملياً، ستتبادل "بريكس+" ومجموعة السبع المواقع في الحجم النسبي حتى 2040. وسيعني التمتع بثقل اقتصادي التمتع أيضاً بنفوذ سياسي.

ثانياً، ستضم عضوية التكتل بعضاً من أكبر الدول المصدرة للنفط على مستوى العالم (المملكة العربية السعودية وروسيا والإمارات العربية المتحدة

وإيران) وبعض من أكبر مستورديه (الصين والهند). وفي حال نجاح اعتماد عملات غير الدولار لتسوية بعض صفقات النفط، فقد يؤثر ذلك بطريقة غير مباشرة على حصة العملة الأميركية من التجارة الدولية واحتياطيات النقد الأجنبي عالمياً.

ثالثاً، بات واضحاً أن إضعاف هيمنة الدولار يعد أحد طموحات "بريكس+". فقد سعت الصين كثيراً إلى تدعيم دور اليوان في التجارة العالمية. ودعا الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا التكتل إلى إيجاد بديل للدولار الأميركي، بينما ترى روسيا أن توجيه عملية إعادة التنظيم الاقتصادي نحو الصين والابتعاد عن أوروبا يشكل خياراً عقلانياً وحيداً فيما تستمر في حربها على أوكرانيا. وبسبب العقوبات تباع موسكو النفط فعلياً للصين باليوان. قطع غير متجانسة

رغم ذلك، بالنظر لما هو أعمق من السطح، تواجه مجموعة "بريكس+" أيضاً بعض التحديات المستقبلية.

تعد "بريكس+" كبيرة فعلاً وآخذة في النمو؛ لكن مشكلة الديون في الصين والحركة التصحيحية في سوق العقارات يعني أن أحد المحركات الرئيسية للمجموعة يتبدد. ويُعزى بروز التكتل خلال القرن الحالي بطريقة هائلة إلى قصة نمو اقتصاد بكين المذهل بمتوسط 9% سنوياً خلال الفترة 2000-2019. ويُرجح أن تهبط هذه الوتيرة إلى 4,5% خلال عشرينيات القرن الحالي، و3% في الثلاثينيات منه و2% بالعقد الرابع. كما أن الهند قد تعاني من ركود بقدر ما، لكن لا يُرجح أن يوازي صعودها الاقتصادي ولا طموحها السياسي ما تحظى به الصين.

إس أند بي غلوبال: توسعة "بريكس" لن تكون مفيدة كثيراً للدول الأعضاء

تضم "بريكس" دولاً مصدرة للنفط ومستوردين له لعضويتها، لكن بعضها يجري صفقات النفط بالدولار الأميركي. يربط البلدان المنتجان المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عملتيهما بالدولار ويحتاجان لاحتياجات بالعملة الأميركية لدعم وضعيهما المالي. حتى من دون ربط، تفضل غالبية البلدان -ما لم تكن خاضعة لعقوبات على غرار إيران أو روسيا- المدفوعات بالدولار باعتباره وسيلة التداول الأكثر قبولاً في التجارة الدولية.

وهناك تردد في مجموعة دول "بريكس" عن الترويج لعملة بديلة. فروسيا لا ترغب في الحصول على الروبية من الهند مقابل نفطها، بسبب عدم رغبتها بتكديس مدخراتها في الهند. لكن ماذا لو سددت الهند المدفوعات لروسيا باليوان الصيني؟ هنا تبرز المنافسة الجيوسياسية بين نيودلهي وبكين؛ حيث إن الأولى لن ترغب في الترويج لاستخدام اليوان الصيني في التجارة العالمية. أخيراً، يفترق التكتل الموسع إلى توافق الآراء والتلاحم؛ فالهند تعاني من نزاع حدودي متجدد مع الصين. وقد تتفاقم التوترات مع نهوض الهند وتراجع الصين.

استأنفت السعودية وإيران العلاقات الدبلوماسية بينهما مؤخراً؛ لكن انقساماً عميقاً تمخض عن حروب بالوكالة قد يتطلب مشقة لجسره. كما وقّعت نيودلهي والرياض -مع الإمارات- مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا لإنشاء ممر اقتصادي ينافس مبادرة "الحزام والطريق" الصينية.

#### تعديل مركز الثقل

ماذا عن المؤسسات البديلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؟ مرة أخرى، سيبقى هذا مجرد طموح أكثر منه حقيقة، غالباً. أنفق بنك التنمية الجديد -المؤسسة التابعة لـ"بريكس" المماثلة لعمل البنك الدولي- قدراً ضئيلاً

من المال. تُعد آلية "ترتيب الاحتياطي النقدي الطارئ" لمجموعة دول "بريكس" -والتي من المفترض أن تكون منافسة لصندوق النقد الدولي- صغيرة ومحدودة الاستخدام.

وتبدو فكرة العملة الموحدة لـ"بريكس"، مع سياسة نقدية موحدة، مستبعدة لا سيما في الوقت الراهن. فالبرازيل تخفّض أسعار الفائدة بينما ترفعها روسيا بشدة؛ فيما تحاكي الإمارات والسعودية كل ما يقوم به الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وعندما نرى منطقة اليورو تواجه صعوبات في ظل عملة وسياسة نقدية موحدين، فقد لا تتمكن مجموعة دول "بريكس" من العثور على عملة موحدة وفق قاعدة "مقاس واحد للجميع" من البداية.

مسؤول روسي: الوصول إلى عملة موحدة بين دول بريكس ممكن مستقبلاً لا يعني هذا أن الصعود المثير للدهشة لمجموعة دول "بريكس" سيخلو من تداعيات ستقع على الاقتصاد العالمي؛ فمركز النقل سيتحول جهة الشرق والجنوب، حيث تتمتع الحكومات بمستويات ديمقراطية منخفضة التمثيل الشعبي وتتدخل بطريقة أكبر في الأسواق بالمقارنة مع الغرب.

ضمن تجمع دول "بريكس+"، حصلت الأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا وحدها على تصنيف "حرة" من قبل منظمة "فريدوم هاوس" في العام الماضي. الهند حازت على وصف "حرة جزئياً"، بينما وصفت الصين ومصر وإثيوبيا وإيران وروسيا والسعودية والإمارات بـ"غير حرة". وعندما نقيس المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من الدول المصنفة "حرة جزئياً" أو "غير حرة" نجدها قد ارتفعت من 24% في عام 1990 إلى 49% في عام 2022. وتشير توقعاتنا إلى أن هذه النسبة ستزيد إلى 62% بحلول عام 2040.

الأمر تبدو قاتمة أكثر بالنسبة لمناصري الأسواق المتحررة. تصنف منظمة "هيريتيج فاونديشن"، وهي مؤسسة فكرية أميركية محافظة، كافة اقتصادات "بريكس+" تقريباً على أنها "غير حرة في معظمها" أو أسوأ. بينما صُنفت اقتصادات مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى على أنها "حرة في معظمها" أو "حرة نسبياً".

لكن المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من قبل الاقتصادات المصنفة من "هيريتيج فاونديشن" على أنها "غير حرة في معظمها" أو "مجموعة" قفزت فعلاً من 27% خلال 1995 إلى 44% خلال 2022، وبحلول 2040 تشير توقعاتنا إلى أنها ستصعد إلى 56%.

ستغير مجموعة دول "بريكس" العالم، ولكن ربما يُعزى ذلك لحصتها المتنامية من الناتج المحلي الإجمالي والأنظمة السياسية والاقتصادية المتباينة أكثر من تحقيق الخطط الكبرى لصناع القرار.

<https://www.asharqbusiness.com/article/56774/%D9%87%D9%84-%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3%2B-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85>

## 9 - إدارة الأزمات المصرفية

يعتبر تحديد وجود مشكلة لدى البنك وإيجاد حل لها أمراً هاماً لضمان سلامة البنك، وتحقيق الاستقرار في النظام المالي ككل، لأن البنوك تعتبر المكون الرئيسي للنظام المالي كما أن تعثر أي بنك ستكون آثاره السلبية كبيرة على الاقتصاد بشكل عام مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار المالي.

إن الإدارة الناجحة لأزمة البنك تحد من احتمالات إخفاق البنك ومن حدوث الأزمات المصرفية بشكل عام فضلاً عن تقليل تكاليف الحل، وبالتالي

فإن وضع إطار شامل وواضح ومبادئ توجيهية للتعامل مع مشاكل البنوك هو أمر بالغ الأهمية، وبناءً على ذلك فإن معظم السلطات الرقابية بدأت تولي اهتماماً بالغاً لموضوع إدارة الأزمات وذلك بهدف تحليل إطار وعملية تحديد المشكلة التي قد يواجهها البنك بالإضافة إلى توقيت وكيفية التدخل، وبالتالي فإن التعامل مع الأزمات المصرفية يجب أن يبدأ بالرقابة الحصيفة على البنوك إفرادياً وكذلك بإيجاد إطار للتعامل مع المخاطر النظامية على المستوى الكلي والتي في كثير من الأحيان يصعب تحديدها وقياسها وإدارتها من خلال الرقابة على البنوك بشكل إفرادي والتي تتطلب مهارات ومنهجيات مختلفة، وبالتالي فمن الضروري تبني الرقابة الاحترازية الكلية وذلك لتحديد ومراقبة والحد من المخاطر على النظام المالي ككل.

وبالرغم من أن وضع إطار جيد لإدارة الأزمات أمر ضروري إلا أن التنفيذ الفعال هو أكثر أهمية، ومن الضروري إجراء محاكاة للأزمة بشكل منتظم من أجل زيادة الاستعداد لإدارة الأزمة، وبهذا الخصوص فإن وجود فريق لإدارة الأزمات محدد الأدوار والصلاحيات وبحيث يكون من ضمن أعضائه أشخاص من ذوي الخبرة في هذا المجال أمراً هاماً، ويقوم البنك المركزي الأردني حالياً بإعداد دليل شامل لإدارة الأزمات المصرفية.

<https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=24>



## 10 - هكذا أثرت حرب غزة على الاقتصاد العالمي...



باسكال أبو نادر - خاص النشرة، الجمعة 03 تشرين الثاني 2023



طبعاً وجّهت حرب غزة صفة قوية جداً للإسرائيليين رغم الدمار الذي أحرقه بالقطاع وقتل المدنيين الأبرياء الذي يجري خصوصاً الأطفال منهم واستعمال شتى أنواع الأسلحة المدمرة... إسرائيل تقتل المدنيين في غزة ولكن لا يُمكن إلا أن نتحدّث عما فعلته حماس بإسرائيل، نعم "أوجعت" الإسرائيليين وهذا مما لا شكّ فيه. في مقابل هذا أثرت هذه الحرب الدائرة والتي لا يُمكن تكهن نهايتها على الاقتصاد في الداخل الإسرائيلي وفي العديد من الدول خصوصاً الولايات المتحدة التي كانت "غارقة" في الحرب الأوكرانية الروسية فأنتها قصة غزة لتتهكها حتماً.

لا شكّ أن العامل الأساسي الذي سيلعب الدور الأكبر في التأثير بقطاع غزة هو حرب "البترو" أو النفط العالمي، وفي هذا الإطار تشرح مصادر مطلعة أن "الحرب في غزة يُمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في محطات الوقود في الولايات المتحدة وتسبب التضخم وتدفع الاقتصاد إلى الركود، أي أن ارتفاع أسعار النفط سيؤدي بدوره إلى تصاعد أسعار العديد من المنتجات الاستهلاكية حيث ستأثر بتكلفة النقل". وهنا يشير الخبير الاقتصادي ميشال فياض عبر "النشرة" إلى أنه "إذا ارتفعت أسعار النفط إلى 150 دولاراً للبرميل، فإن ذلك قد يكلف الاقتصاد الأميركي 500 مليار دولار"، لافتاً إلى أن

صندوق النقد الدولي يقدر أن زيادة أسعار النفط بنسبة 10% يمكن أن تقلل النمو العالمي بنسبة 0.15%.

أما في إسرائيل، فيشير فياض إلى أنه "قيمة الشيكال انخفضت 5% منذ بداية تشرين الأول، واتخذ بنك المركزي إجراءات لتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية، لا سيما من خلال الإعلان عن برنامج مبيعات يصل إلى 30 مليار دولار أميركي من احتياطات النقد الأجنبي". يتطرق فياض إلى وضع لبنان، معتبراً أنه "لا يزال غارقاً في أزمة مالية خطيرة للغاية، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 50% منذ عام 2018".

وللدول العربية حصة كبيرة من ديول الحرب التي طالتها، فالاردن يعاني من ديون مرتفعة طالته إذ تجاوز صافي ديونه الخارجية 110% من الناتج المحلي الإجمالي. وهنا رأى فياض أنه "من الممكن أن يكون للحرب عواقب وخيمة على الاستقرار الداخلي والسياحة، التي تشكل مصدراً مهماً للنقد الأجنبي. ويعاني الأردن من تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع الاستثمار الأجنبي، بحسب صندوق النقد الدولي".

ويتطرق فياض إلى موضوع مصر التي تعتمد على التدفقات السياحية لتحقيق إيراداتها من النقد الأجنبي، وتواجه آفاقاً صعبة للاقتصاد الكلي، مع مشاكل بسعر الصرف، لافتاً إلى أنه "وفي نيسان، خلص صندوق النقد الدولي إلى أن احتياجات مصر التمويلية لهذا العام تعادل 35% من ناتجها المحلي الإجمالي. وفي 5 تشرين الأول، خفضت وكالة موديز تصنيف الديون المصرية إلى حالة "غير مرغوب فيها"، معتبراً أن "هذا التخفيض يأتي في الوقت الذي فشلت فيه الجهود السابقة في مساعدة الاقتصاد المصري، الذي كان مثقلاً بديون بلغت حوالي 160 مليار دولار في نهاية العام الماضي".

دون أدنى شكّ الوضع الاقتصادي في غزّة، كان صعباً للغاية في البداية، فأصبح الآن مأساوياً، مع وجود احتياجات كبيرة للمساعدات الطارئة على المدى القصير واحتياجات إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي على المدى الطويل. ووفقاً لبلومبيرغ، إذا ارتفعت أسعار النفط إلى 150 دولاراً للبرميل، فسوف ينخفض النمو العالمي بنسبة 1.7%، وسيكلف الركود العالم 1000 مليار دولار (1 تريليون دولار). وهنا يشدد فياض على أن "الذهب يعتبر ملجأً لأن هناك الكثير من عدم اليقين بشأن العملات بما في ذلك الدولار الأميركي والذي ننتظر قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي بشأنه".

في المحصلة الاقتصاد العالمي يتأرجح على وقع الحرب الدائرة في غزّة... والسؤال هل تؤدي هذه الحرب الى "كسر هيبة" الدولار الذي يعتبر الاساس بالنسبة للاقتصاد؟!.

<https://www.elnashra.com/news/show/1643815/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D8%AA-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%BA%D8%B2%D9%91%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A>

11 - ما هي أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتعين عليك متابعتها؟

سكاي نيوز عربية - أبوظبي، 04 - نوفمبر 2023

الأجندة الاقتصادية



تتغير الأوضاع الاقتصادية باستمرار، ولذلك يتعين على المستثمرين متابعة مجموعة متنوعة من المؤشرات الاقتصادية المحلية والدولية لفهم وتحليل اتجاهات الأسواق واتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة.

وثمة عديد من المؤشرات الاقتصادية المهمة، التي يمكن أن تساعد في توجيه الاستثمار، ودعم قرارات المستثمرين الحالية والمستقبلية، في خطٍ متوازٍ مع متابعتهم الدورية لتطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية. وعادة ما تكون هناك مواعيد مُحددة لإصدار بيانات ومؤشرات مهمة، لا سيما البيانات الأميركية ذات التأثير الأوسع على الأسواق، والتي تتفاعل معها تلك الأسواق إيجاباً أو سلباً. جنباً إلى جنب والبيانات الدولية الصادرة عن مؤسسات، وحتى البيانات المحلية التي تعكس بيئة الاستثمار ويتحدد بناءً عليها الاتجاهات المستقبلية.. ومن بين أهم تلك البيانات التي عادة ما يُنصح بمتابعتها متابعة دقيقة:

نمو الناتج المحلي الإجمالي: يعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد حالة الاقتصاد العام، ويمكن أن يساعد في تقدير صحة الاقتصاد والتوقعات المستقبلية.

معدل التضخم: يقيس معدل التضخم زيادة أسعار السلع والخدمات، ويمكن أن يؤثر على قوة العملة وقيمة الأصول. معدلات البطالة: تعكس نسبة البطالة، ويمكن أن تشير إلى قوة الاقتصاد والاستهلاك.

سعر الفائدة: تأثير سعر الفائدة على التمويل وتكلفة الاقتراض يمكن أن يؤثر على الاستثمار وقوة العملة.

مؤشرات سوق الأسهم: متابعة أداء سوق الأسهم الوطنية والعالمية يمكن أن تعطي فكرة عن توجهات المستثمرين ومستويات الثقة.

سعر صرف العملة: أي تغيرات في قيمة العملة يمكن أن تؤثر على تجارة البلد واستثمارات الأجانب.

معدلات النمو الاقتصادي للدول الكبرى: يتعين على المستثمرين متابعة أداء الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، حيث يمكن أن تكون لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي.

الأخبار السياسية والجيوسياسية: الأحداث السياسية والجيوسياسية يمكن أن تؤثر على الأسواق المالية وتوجهات الاستثمار. تقارير الشركات: أداء الشركات وتقارير الأرباح يمكن أن تعطي فكرة عن صحة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

مؤشرات الاستهلاك وثقة المستهلك: تصرفات المستهلكين تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد، لذا يتعين مراقبة مؤشرات مثل إنفاق المستهلكين وتقديراتهم.

المتغيرات والعوامل التي تؤثر على الأسواق

من جانبه، قال كبير الاقتصاديين في شركة ACY المالية، الدكتور نضال الشعار، في تصريحات خاصة لموقع "اقتصاد سكاى نيوز عربية"، إنه يوجد بعض المتغيرات والعوامل الاقتصادية التي تؤثر في مستوى أداء الأسواق بشكل عام بجميع دول العالم، والتي تصدرها الحكومات وجهات خاصة ومراكز بحث، وتشمل: (بيانات الناتج المحلي، وبيانات معدلات البطالة، ومستوى التضخم، ومؤشر أسعار الطاقة، ومؤشر ثقة المستهلك، ومؤشر معدل الإنفاق الفردي، ومؤشر مبيعات التجزئة، إضافة إلى مؤشر مبيعات السلع المعمرة، ومؤشر مبيعات أسعار المنازل، ومؤشر بيانات الشركات).

وأكد كبير الاقتصاديين في شركة ACY المالية، أن هذه المؤشرات والبيانات تصدر على خمسة مستويات وأشكال، كالتالي:

المستوى العالمي: البيانات الصادرة عن المنظمات الدولية، التي تصدر تقارير مختلفة عن الناتج المحلي ومعدلات الفقر والعمالة والتضخم وأسعار البترول، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الآسيوي وغيرها من الجهات. على مستوى الدول المؤثرة: وهي الدول التي لديها جهات لها تأثير عالمي، مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك اليابان.. إلخ. على المستوى الإقليمي: البيانات المرتبة بتأثير الأحداث المختلفة على الصعيد الإقليمية. وحركة الأسواق في منطقة ما. المستويات المحلية: البيانات الصادرة على صعيد الدولة الواحدة، بما يشمل جميع المتغيرات التي تؤثر على الأسواق؛ مثل معدلات التضخم ومعدلات العمالة والتوظيف. البيانات العامة المرتبطة باتجاهات المستثمرين: المؤشرات التي تقيس مزاج المستثمرين العام وهل هو متفائل أما متشائم. التقارير الدولية وبالإشارة إلى التقارير الدولية بشكل خاص، فإنها تمثل التقارير الصادرة عن منظمات ومؤسسات دولية، وتعد مهمة للمستثمرين والمتابعين لفهم الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي.. ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر: تقارير البنك الدولي: يصدر البنك الدولي تقارير دورية متعددة تتناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية في مختلف البلدان، بالإضافة إلى تقارير حول التنمية البشرية والاقتصاد العالمي. تقارير صندوق النقد الدولي: يصدر الصندوق تقارير دورية حول وضع الاقتصادات الوطنية والعالمية، ويشمل ذلك تقديرات للنمو والتضخم والموازنة.

تقارير الأمم المتحدة: تشمل تقارير الأمم المتحدة مجموعة متنوعة من المواضيع مثل التنمية المستدامة والأمن الغذائي وحقوق الإنسان.

تقارير منظمة التجارة العالمية: تهتم المنظمة بالتجارة العالمية وتصدر تقارير حول قضايا التجارة الدولية والمفاوضات التجارية.

تقارير مؤسسات التصنيف الائتماني: مثل موديز وستاندرد آند بورز وفيتش، إذ تقدم تصنيفات للسيولة والمخاطر المالية للدول والشركات.

المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على الأسواق: وفي ضوء ذلك، قال المدير التنفيذي في شركة VI Markets أحمد معطي، في تصريحات خاصة لموقع "اقتصاد سكاى نيوز عربية"، إن هناك عدداً من المؤشرات والبيانات الاقتصادية التي لها تأثير واسع على الأسواق المحلية والدولية، ومن بينها "مؤشر التضخم" الذي يتعلق بمستوى الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات، علاوة على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر قياس من خلاله حجم ما تنتجه الدول من سلع وخدمات على أساس سنوي أو ربع سنوي.

وأضاف إلى ذلك "مؤشر التوظيف"، مثل بيانات العمل الصادرة في الولايات المتحدة، وهو مؤشر وظيفته قياس معدل ونسبة البطالة في الدول. جنباً إلى جنب وبيانات الديون، التي تقيس حجم ارتفاع أو انخفاض ديون الدول ونسبتها من الناتج المحلي. واستكمل المدير التنفيذي في شركة VI Markets، تصريحاته قائلاً: "يمكن للمستثمرين والشركات أو الأفراد، الحصول على المؤشرات والبيانات الاقتصادية الهامة التي تتعلق بحركة الأسواق، من خلال بعض المصادر الدولية مثل الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويليها بعض المواقع الإخبارية الكبرى التي تنشر البيانات اللحظية على مدار الساعة فيما يخص حركة الأسواق."

## ما هي الأجددة الاقتصادية؟

وتحدث معطي عن الأجددة الاقتصادية أو Economic Calendar، مشيرة إلى أن عبارة عن مفكرة اقتصادية، تعرض أهم البيانات والمؤشرات الاقتصادية الخاصة بكل دولة ومواعيد الإعلان عنها، ويمكن من خلال تلك الأجددة، معرفة أيضاً مدى تأثير تلك المؤشرات والبيانات على الأسواق.

<https://www.snabusiness.com/article/1667507-%D8%A7%D9%94%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%94%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%9F>

## 12 - بنك الاحتياطي الفيدرالي يشدد أكثر مما يقول



مقدم من بارون

في 1 نوفمبر، اختار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الإبقاء على سعر سياسته ثابتا للاجتماع الثاني على التوالي، حيث ألمح الرئيس جاي باول إلى أن دورة التشديد العدوانية، التي بدأت في مارس 2022، قد انتهت. ارتفعت أسواق الأسهم والسندات لمدة ثلاثة أيام متتالية - مسجلة أفضل أسبوع لها حتى الآن هذا العام.

لكن باول رفض أيضا الاقتراح القائل بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يتوقف عن تقليص ميزانيته العمومية، وهو أكبر بكثير مما يعتبره مناسباً للظروف الاقتصادية بعد الوباء. تتضمن عملية التقشير هذه، والمعروفة باسم "التشديد الكمي"، أو QT، السماح بمبلغ 95 مليار دولار من سندات الخزنة



والرهن العقاري المستحقة لترحيل الميزانية العمومية لبنك الاحتياطي الفيدرالي كل شهر. وقد أكد باول أن هذه العملية لن تخلف سوى تأثيرات طفيفة على الظروف المالية مقارنة بتلك الناجمة عن رفع أسعار الفائدة الأساسية. ومع ذلك، نعتقد أن QT سيكون لها تأثير أكبر بكثير، بل ومتزايد بالفعل، في تشديد الظروف المالية عبر الاقتصاد خلال الأشهر الـ 18 المقبلة - وهو تأثير يبدو أن السوق غير مدرك له.

دعونا نشرح: تؤثر تخفيضات الميزانية العمومية على تكلفة الاقتراض قصير الأجل عن طريق تغيير المعروض من الأوراق المالية طويلة الأجل في أيدي الجمهور، مما يؤدي بدوره إلى زيادة أقساط الأجل على الأوراق المالية طويلة الأجل - أي التعويض الذي يطلبه المستثمرون لتحمل مخاطر تغيير الأسعار على مدى عمر تلك الأوراق المالية. وبما أن سعر الفائدة الأساسي لبنك الاحتياطي الفيدرالي يؤثر بالمثل على أسعار الفائدة طويلة الأجل، فإن عمليات الميزانية العمومية ورفع أسعار الفائدة هي أدوات سياسة بديلة بشكل فعال.

والأمر المثير للفضول بشأن التشديد الكمي، على النقيض من التيسير الكمي (أو شراء الأوراق المالية)، هو أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قلل عادة من تأثيراته في السياسة النقدية، مفضلاً تقديمه كعملية فنية يمكن تنفيذها في الخلفية مع تأثير متواضع فقط على الظروف المالية. هذا على الرغم من حقيقة أن خروج مشتر كبير للسندات من السوق (بنك الاحتياطي الفيدرالي) يجب أن يخفض أسعار السندات، وبالتالي يعزز عائدها - إلى جانب أسعار الفائدة على الاقتراض في السوق الأوسع.

في عام 2017، لاحظت رئيسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي آنذاك جانيت يلين أن البنك المركزي "لم يكن لديه أي خبرة في معايرة وتيرة وتكوين عمليات استرداد الأصول والمبيعات وفقا للظروف الاقتصادية الفعلية المحتملة"، وأن "أداته الأساسية لتقليص تسهيلات السياسة النقدية ستؤثر على أسعار الفائدة قصيرة الأجل". في مايو 2022، قدر باول أن QT كان "نوعا ما" يعادل ربع بالمائة في رفع أسعار الفائدة على مدار عام. وأكد هذا الرأي في المؤتمر الصحفي الذي عقد هذا الشهر، قائلا إن تأثير QT على الظروف المالية كان على الأرجح "صغيرا نسبيا".

هنا حيث نختلف عن بنك الاحتياطي الفيدرالي. يوضح الشكل أدناه المسار عبر الزمن لسعري فائدة. يوضح الخط السفلي مسار سعر الفائدة الأساسي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي يعود إلى أبريل 2022، ومساره المتوقع للمضي قدما خلال العامين المقبلين. يوضح الخط العلوي ما نسميه "سعر السياسة المكافئ ل QT"، والذي يمثل تأثير QT. السعر المكافئ ل QT هو سعر السياسة المطلوب بدون QT ليكون له تأثير على الظروف المالية المكافئة لتلك الناتجة عن سعر السياسة الفعلي مع QT. تنطبق حساباتنا على بيانات الميزانية العمومية الحالية وسعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي بنفس المنهجية التي استخدمها الاقتصاديون في بنك الاحتياطي الفيدرالي في ورقة فنية نشرت في يونيو 2022 - بعد شهر واحد من إصدار باول تقديره لربع نقطة. ما وجدناه هو أن سعر الفائدة الأساسي اليوم البالغ 5.375٪، بموجب جدول طرح QT الحالي، له نفس التأثير تقريبا على الظروف المالية مثل سعر الفائدة الأساسي البالغ 5.763٪ بدون QT. هذه فجوة قدرها 39 نقطة أساس، أو 39 مائة بالمائة. لكن تأثير QT يرتفع

بشكل حاد في المستقبل، حيث تستمر أصول بقيمة 95 مليار دولار في الخروج من الميزانية العمومية كل شهر، قبل أن تصل إلى 100 نقطة أساس - أو واحد بالمائة كامل - في مايو 2025.

وبقدر ما لا يأخذ بنك الاحتياطي الفيدرالي والسوق في الحسبان حقيقة أن سعر الفائدة الأساسي المكافئ ل QT سيكون في المستقبل أعلى بكثير من سعر الفائدة الفعلي، فإنهما يقللان من شأن مدى تشديد السياسة النقدية في الواقع. وبالتالي فإن السوق تبالغ في تقدير قيمة الأسهم والسندات - وكلاهما كان شديد الحساسية لتوقعات تحولات سياسة سعر الفائدة الفيدرالي. الدرس الأوسع هو أن السوق ووسائل الإعلام بحاجة إلى الحكم على موقف السياسة النقدية بالنظر إلى ما هو أبعد من سعر السياسة. وحتى مع بقاء هذا المعدل ثابتا منذ يوليو/تموز، فقد تم تشديد السياسة كل شهر مع تقليص الميزانية العمومية لبنك الاحتياطي الفيدرالي، وسوف يتم تشديدها أكثر كل شهر حتى تنخفض أسعار الفائدة أو تتوقف عمليات الإعادة. بتطبيق الافتراض الوارد في ورقة بنك الاحتياطي الفيدرالي المذكورة أعلاه، فإن QT ستستمر حتى تنخفض نسبة أصول الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 21٪، وستستمر السياسة النقدية في التشديد لمدة عام آخر على الأقل.

نبذة عن المؤلفين:

بن ستيل: هو مدير الاقتصاد الدولي في مجلس العلاقات الخارجية.  
إليزابيث هاردينغ: التي كانت تعمل سابقا في بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس، محللة في CFR.

<https://www.msn.com/en-us/money/markets/the-fed-is-tightening-more->

[than-it-says/ar-AA1kJbjd](https://www.msn.com/en-us/money/markets/the-fed-is-tightening-more-than-it-says/ar-AA1kJbjd)

13 - التعاونيات بين المُسَرِّعات والمُوهنات 1/ 3  
عين - عبدالله بن محمد الوابلي، 23/11/2023



في إعلان لها قررت "الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة" في اجتماعها الذي انعقد في اليوم الثالث من شهر نوفمبر لعام 2023م أن يكون عام 2025م سنة دولية للتعاونيات. وقد جاء هذا القرار التاريخي إقراراً من هذه المنظمة الدولية بأهمية "التعاونيات" وأسهامها القوي في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة الـ (17)". وللتذكير فقد سبق وأن قررت "المنظمة" اعتبار عام 2012م سنة دولية للتعاونيات، وذلك بعد أن توفرت القناعة لدى المجتمع الدولي بأهمية "التعاونيات" وقدرتها على الصمود أمام الكوارث الاقتصادية التي شهدها العالم، والتي تسببت بانهيار العديد من

البنوك وشركات القطاع الخاص، بينما بقيت المنظمات التعاونية - بنوك تعاونية، واتحادات تعاونية، وجمعيات تعاونية - صامدة مستمرة في تلبية احتياجات أعضائها المساهمين.

وقد عرّف "الحلف التعاوني الدولي" للتعاونيات "بأنها: (مؤسسات محورها الناس، مملوكة ملكية مشتركة، وخاضعة لسيطرة أعضائها ديمقراطيًا ومن أجلهم، لتحقيق احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة. وكونها مؤسسات قائمة على القيم السامية، والمبادئ العليا، فإنها تضع العدالة والمساواة أولاً، مما يسمح للناس بإنشاء مشاريع مستدامة، تولد وظائف، وتصنع ازدهارًا على المدى الطويل. تدار "التعاونيات" من قبل المنتجين أو المستخدمين أو العمال، وفقًا لقاعدة "عضو واحد، صوت واحد" وأبانت منصة "الحلف" أن عدد الأعضاء التعاونيين في العالم يشكلون نسبة (12%) من السكان، يصطفون في عضوية (3) ملايين تعاونية، تسهم في النمو الاقتصادي المستدام، وفي خلق فرص العمل المستقرة، يعمل في هذه "التعاونيات" أكثر من (280) مليون شخص، يشكلون (10%) من القوى العاملة في العالم. وقد بلغ الناتج السنوي لأكثر (300) تعاونية في العالم (2.17) تريليون دولار أمريكي. أمّا تقرير "الأمين العام للأمم المتحدة" الذي صدر في عام 2023م عن "دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية" فقد ذكر في مقدمته (أن قيم ومبادئ المشاريع التعاونية، تجعلها ذات صلة مباشرة بالتنمية المستدامة، على النحو المعترف به في القرارات المتلاحقة لـ "الجمعية العامة" بشأن دور "التعاونيات" في التنمية الاجتماعية... كما أن "الجمعية العامة للأمم المتحدة" في قرارها رقم (135/76) قد اعتبرت "التعاونيات" (مشاريع تجارية مستدامة وناجحة، تُسهم بشكل مباشر في إيجاد فرص العمل

اللائق، والقضاء على الفقر والجوع، وفي التعليم، وتوفير الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التغطية الصحية للجميع، وتعميم الخدمات المالية، وإيجاد خيارات الإسكان الميسورة التكلفة في قطاعات اقتصادية مختلفة) وعلاوة على ذلك شجعت "الجمعية العامة" الحكومات على (إعادة النظر في تشريعاتها، وأنظمتها الحالية بشأن التعاونيات، بهدف جعل البيئة القانونية والتنظيمية الوطنية أكثر ملاءمة لإنشاء التعاونيات).

إيمانًا مني، وقناعة راسخة بأهمية "التعاونيات" في تحقيق مصالح النسبة العظمى من سكان المعمورة، وتلبية متطلباتهم الحياتية، فإنني سأسهم - ولو بجهد المُقَلِّ - في التحضير للسنة الدولية - القادمة - للتعاونيات، من خلال ثلاث مقالات متتابعة، سأحدث فيها عن القطاع التعاوني من ثلاثة مناظير: المنظور الأول الذي سلط الضوء على "الوضع الراهن للقطاع التعاوني في العالم" عبر هذه المقالة. أما في المقالة الثانية فإنني سوف استعرض عددًا من مُسرِّعات "التعاونيات" التي تفسح المجال واسعًا أمامها وتدفعها كي تنطلق قُدْمًا نحو الأمام لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي المقالة الثالثة سوف أتحدث عن مُهِّنات "التعاونيات" التي تعيقها، وتجعلها كسيحة، وتتسبب في تعطيلها عن أداء رسالتها، لتؤول في آخر المطاف إلى التصفية، وبالتالي حرمان قطاع التنمية المستدامة من كيانات أثبتت نجاحات مشهودة، في المجتمعات التي تتمتع بمؤشرات إيجابية عالية حسب "نظرية هوفستيد للأبعاد الثقافية" التي تتمحور حول ستة مؤشرات (مسافة السلطة، والفردية مقابل الجماعية، والتوجه الذكوري مقابل التوجه الانثوي، وتجنب الغموض، والتوجه طويل المدى مقابل التوجه قصير المدى، والاسترسال مقابل ضبط الذات).

M E A K-Weekly Economic Report

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي

Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

وللعلم فإن حديثي في المقالات الثلاث، لا ولن يعالج قطاعًا تعاونيًا  
معينًا، في جغرافية محددة، بل هو يتناول فلسفة العمل التعاوني، من ناحية  
تطبيقية بوجه عام.

<http://www.alyamamahonline.com/ItemDetails.aspx?articleId=16041>

The report ended  
Raport się zakończył

\*\*\*

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري  
تقارير